دور الشمول المالي في ترشيد الدعم في الاقتصاد المصري

د. أحمد يحيي محمد علي عبد الله

مدرس الاقتصاد، قسم دراسات وبحوث الاقتصاد والعلوم السياسية

معهد الدراسات والبحوث الأسيوية، جامعة الزقازيق

ahmed5881399@gmail.com

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الثالث - العدد الثاني – الجزء الرابع - يوليو ٢٠٢٢

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

عبد الله، أحمد يحيي محمد علي (٢٠٢٢). دور الشمول المالي في ترشيد الدعم في الاقتصاد المصري. **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٣(٢) ج٤، ٤٦٥ - ٥٢٨.

رابط المجلة: https://cfdj.journals.ekb.eg/

دور الشمول المالي في ترشيد الدعم في الاقتصاد المصري

د. أحمد يحيي محمد السيد

الملخص:

من أبرز التغيرات التي شهدها الاقتصاد العالمي بسبب تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ظهور مصطلحات جديدة في قاموس الاقتصاد مثل مصطلح "الشمول المالي" وهو أحد تلك المفاهيم التي انتشرت بقوة خلال الأعوام القليلة السابقة، ولاسيما في بعض الدول النامية التي تفتقر لهذا النوع من آليات السوق الواضحة، والتي تضمن قدراً كبيراً من الشفافية في التعامل والاستقرار المالي.

وقد تتضمن رؤية مصر (٢٠٣٠) للتنمية المستدامة العديد من المستهدفات في عدد من المحاور المتعلقة بالاقتصاد والعدالة الاجتماعية والبيئة والطاقة والتنمية البشرية، فلم يعد الوصول لمعدلات عالية من الشمول المالي نوع من أنوع الرفاهية، بل أصبح بمثابة تحدى يواجه صانع القرار، ولاسيما في الدول النامية، حيث أصبح الشمول المالي إحدى ركائز النمو الاقتصادي، نتيجة لقدرته على دمج الاقتصاد غير الرسمي للأفراد والمؤسسات داخل الهيكل الاقتصادي الرسمي للدولة، بالإضافة لضمان تطور الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية المدرجة في نطاقه لتوافر عنصر التنافسية بين المؤسسات، ومن هنا يتضح أن التقدم في الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي، كما يساهم في النمو الاقتصادي، والكفاءة المالية، وذلك بخلاف الجانب الاجتماعي فيما يتعلق بتحسين الحالة المعيشية بصفة عامة لأفراد المجتمع، وخاصة الفئات المهمشة منهم.

وقد هدفت الدراسة إلى تحليل مصطلح الشمول المالي وتحديد اهم المعوقات الموجودة في الاقتصاد المصري لتطبيق هذه السياسة، هذا فضلا عن تقييم الخطوات الموضوعة لتطبيقه ومدى نجاحها، وكيفية مواجهه التحديات التي تعوقه في الاقتصاد المصري من خلال بناء وإعداد استراتيجية وطنية للشمول المالي، وتحديد اليه لتعزيز الشمول المالي في مصر.

بالإضافة الى التعرض الى برامج الدعم التي تترجم توجهات السياسة العامة الاقتصادية تجاه نسبة كبيرة من شرائح المجتمع، وبرامجها تحدد الأهداف الأساسية للسياسة المالية للدولة تجاه خفض نسبة الفقر وتأمين مصادر الدخل لتلك الفئات المعدمة.

موضح أنواع الدعم الموجودة في مصر ومميزات وعيوب برامجها والفئات المستفيدة منها، فتحديد الفئات المستهدفة من برامج الدعم المقدمة من الحكومة والمخرجات المطلوبة من تلك البرامج عبر آلية الشمول المالي يُمكن الحكومة من تحديد الفئات الأشد احتياجاً لتلك البرامج، حيث بات ما يعرف

بالشمول المالي موضوعاً في أولويات واهتمامات معظم دول العالم في وقت يتهيأ فيه المجتمع الدولي لتحديد إطار جديد للتنمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة وخفض نسبة الفقر والإعالة.

الكلمات المفتاحية: الشـــمول المالي، الأهمية الاقتصـــادية، الدعم الاقتصـــادي، النمو الاقتصـــادي، المؤسسات المالية، الاقتصاد غير الرسمي، الخطط المستقبلية.

- **مقدمة:**

إن الباحث في مجال الاقتصاد يلاحظ دائما ان هناك تفاوت كبير بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية فيما يتعلق باستخدام الخدمات المالية الرسمية التي تقدمه الدولة بما يزيد عن النصف، كما يختلف مستوى الشمول المالي بشكل كبير بين البلدان النامية نفسها، وتعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وافريقيا عموماً وجنوب الصحراء الكبرى من أعلى نسب العالم في الاستبعاد المالي.

ويرى "Santiago Carbo and others" ان المشكلة تظهر بين الفئات العمرية والمناطق الجغرافية في البلد الواحد، وان قادة مجموعة (G) العشرين خلال عام (٢٠١٠) قد ادركوا أهمية الشمول المالي كدعامة أساسية في جدول أعمال التنمية العالمية، وتكاتفت الجهود الدولية لمواجهة ذلك التحدي من خلال عقد العديد من المؤتمرات وورش العمل وتقديم المبادرات وإبرام الاتفاقات على كافة المستويات للبحث عن آليات لتفعيل منظومه الشمول المالي حيث تم تأسيس رابطة باسم" Global Partnership for Financial Inclusion" و اختصارها "GPFI" و تعنى "الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي" وتهدف لوضع خطة عمل طويله الاجل لتطبيق الشمول المالي من خلال دعوة مجموعة من خبراء الشمول المالي وخمس هيئات دولية قائمة على وضع المعايير الدولية (SSB) Standard Setting Bodies" (هيئات الإعداد القياسية) للبدء في تكثيف العمل على تطبيق الشمول المالي، حيث تبين أن التقدم في الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي كما يساهم في النمو الاقتصادي، والكفاءة المالية، وذلك بخلاف الجانب الاجتماعي فيما يتعلق بتحسين الحالة المعيشية للعملاء وخاصة الفقراء منهم. (Santiago Carbo and others, 2010)

ولذلك بات الشـــمول المالي علي رأس أولويات واهتمامات معظم دول العالم بشـــكل عام والهيئات العالمية المعنية بقضـــايا التنمية بشـــكل خاص في وقت يتهيأ فيه المجتمع الدولي لتحديد إطار للتنمية لخفض معدلات الفقر من أجل تحقيق التنمية المســـتدامة، كما ان هناك عوامل مادية واقتصـــادية وتنظيمية وثقافية تقف وراء عدم الحصـول علي الخدمات المالية بوجه عام، وقد توصـل الباحثون الى ان الفئة المحرومة من تلك الخدمات هم الفقراء والنسـاء والشـباب وسـكان الريف والعاملون في قطاع الاقتصـاد غير الرسمي، وهذا يعني أن التركيز علي استخدام التكنولوجيا الحديثة والتطبيقات المبتكرة

للمدفوعات الإلكترونية المبتكرة والعمل على نشرها بصورة واسعة قد يسهم في تخطي الحواجز التي تمنع الحصول علي الخدمات المالية مما يساعد في تحسين عملية الشمول المالي.

أولا: مشكلة البحث:

ازداد التوجه العالمي نحو تحقيق الشمول المالي من خلال سياسات وإجراءات تتخذها الجهات النقدية في الدول بهدف تعزيز وتسهيل وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع وتمكينهم من استخدام كافة المنتجات المالية وتوفيرها بتكاليف منخفضة.

وهناك العديد من النماذج والتجارب العالمية الرائدة على صعيد رقمنه المالية العامة في كثير من الدول، ففي الصين تتمكن الحكومة من خلال مراجعة أنظمة الفواتير الالكترونية واستخدام تقنيات "البلوك تشين":"Blockchain" من التحقق من امتثال الشركات لضريبة القيمة المضافة ومحاربة التهرب الضريبي. فيما تتوفر تجربة رائدة للرقمنة المالية العامة في الهند حيث تبنت الحكومة في عام (٢٠٠٩) مشروع الهوية البيومترية الوطني المعروف باسم "Aadhaar "، وهو أكبر مشروع للهوية الوطنية علي مستوي العالم، رغم كون هذا النظام قد تم تبنيه في البداية بهدف تحسين الشمول المالي وزيادة عدد الحسابات المصرفية، إلا أنه قد مكن الحكومة أيضاً من زيادة كفاءة نظم التحويلات الاجتماعية، حيث يتم من خلال النظام تحويل مدفوعات الدعم العينية لاسيما دعم السلع الغذائية والوقود المنزلي مباشرة إلى الحسابات المصرفية للمستحقين المرتبطة بنظام الهوية البيومترية في أي مكان في الهند، بما فيها الأماكن التي لا تتوفر فيها فروع بنكية أو ماكينات للصراف الآلي وذلك عبر الهاتف المحمول .

وقد عقد أول مؤتمر سنوي للتحالف الدولي للشمول المالي في عام (٢٠٠٩) بدولة كينيا ثم عقد بعد ذلك في كل من أندونيسيا، المكسيك، وقد انضمت مصر للتحالف الدولي عام (٢٠١٣) وقد عقد المؤتمر السنوي عام (٢٠١٧) في مصر.

وقد لاحظ الباحث من خلال عمله ودراسته ان هناك جزء كبير من المجتمع المصري لا يتمتع بالحصول على مميزات الشمول المالي بالإضافة الى ملاحظته ان هناك جزء كبير من التجارة تقع تحت ما يسمى بالاقتصاد الموازي او ما يطلق عليه الاقتصاد غير الرسمي لا يخضع لأى رقابه او معاملة ضريبية وهنا تكمن مشكلة البحث في ان هناك عدد كبير من افراد المجتمع لا يتمتعون بمزايا الشمول المالي كما ان هناك اقتصاد موازي للاقتصاد الرسمي يقع خارج منظومة الشمول المالي مما يؤدى الى عدم حصول الدولة على مستحقاتها من تلك الأنشطة الاقتصادية التي لا تقوم بتسديد ما عليها من مستحقات مختلفة للدولة سواء كانت في صورة ضرائب او غيرها واثر ذلك بالتبعية على منظومة الدعم

الاقتصادي فقام الباحث بعرض كامل الشمول المالي وتجارب الدول المختلفة في الدعم الاقتصادي للاستفادة منها في التجربة المصرية محاولاً الإجابة على التساؤلات الاتية :

١- هل هناك أثر إيجابي لتطبيق الشمول المالي على إصلاح منظومة الدعم؟
٢- ما هي المعوقات والتحديات داخل الاقتصاد المصري لتطبيقه؟
٣- ما هو العائد الاقتصادي والاجتماعي من تطبيق الشمول المالي؟
٤- ما هي الاجراءات والخطوات التي تم اتخاذها لتفعيله؟
٥- ما هي الاليه المقترحة لتعزيزه داخل الاقتصاد الوطني؟

ثانياً: فروض البحث:

١- هناك أثر إيجابي لتطبيق الشمول المالي على إصلاح وترشيد منظومة الدعم.
٢- هناك بعض المعوقات والتحديات داخل الاقتصاد المصري لتطبيق الشمول المالي.
٣- هناك عائد اقتصادي واجتماعي نتيجة تطبيق الشمول المالي.
٤- هناك مجموعة من الإجراءات يجب تنفيذها لتفعيل الشمول المالي داخل الاقتصاد الوطني.

يقوم البحث على الفرضية الرئيسية التالية:

الزيادة في حجم الدعم أحد العوامل الرئيسية التي تحول دون ضبط أوضاع المالية العامة، وأدت إلى ارتفاع عجز الموازنة في الآونة الأخيرة لذلك هناك أثر إيجابي لإرساء سياسة الشمول المالي وإصلاح منظومة الدعم باعتبارها أهم قضية تمس الفقراء وطبقة محدودي الدخل.

ثالثاً: أهمية البحث:

يرى "James F Devlin " ان الشمول المالي اصبح أحَد أولوياِت الحكومِة المصرية وتسعى إلى إرساِء مبادِئه بهدف تحقيق العدالِة الاجتماعية إلى جانِب تحقيق النمِو الاقتصادي المستدام والذى استهدف ترسيَخ مفهومِ الشمولِ المالي ورسَم السياسات الإصلاحيِة لتحقيِق معدلات مرتفعٍة للنمِو الاقتصادي والارتقاَء بالمستوى المعيشي لأفرِاد المجتمع وخاصة المهمشين منهم او من هم تحت خط الفقر، وتحقيق الاستقرِار الاقتصادي والتمهيِد لانطلاقة اقتصادية قوية وتنميٍة شاملة، وامكانيه ضم أصحاب المهن الحرة والطبقات المهمشة، والمؤسسات الصغيرة، إلى الاقتصاد الرسمي وتحقيق نمو اقتصادي مضمون. (James F Devlin ,2009)

لذلك فان أهمية البحث يمكن تقسمها الى:

أولا: الأهمية النظرية:

١- التعرف على الشمول المالي وتحديد نقاط القوة والضعف في الاقتصاد المصري لتطبيق الشمول المالي وكيفية الاستفادة من هذه السياسة في رواج الاقتصاد الوطني.

٢- المحاولة لسد الفجوة البحثية في الدراسات السابقة المتعلقة بتطبيق وتعزيز دور الشمول المالي لإصلاح وترشيد الدعم وذلك لتخفيف العبء المالي لنظام الدعم والحاجة إلى تطويره بما يضمن تحسين أوضاع المالية العامة في مصر خاصة في ضوء زيادة تكاليف الدعم بمرور الوقت الأمر الذي يشجع على الاستهلاك المفرط ولا يحقق العدالة الاجتماعية المرجوة من منظومة الدعم المطبقة.

٣- محاولة جذب انتباه الباحثين وتوجيه الاهتمام نحو أهمية وأثر تطبيق الشمول المالي على إصلاح منظومة الدعم حيث تعمل على رفع كفاءة وفعالية وعدالة الإنفاق العام.

ثانياً: الأهمية التطبيقية:

١- محاولة عرض أهمية بدء المرحلة الأولي من تطبيق الإصلاح السعري الذي أعدته وزارة البترول للتنفيذ على المدى المتوسط، وتتضمن هذه المرحلة تصحيح العلاقة بين الأسعار النسبية للمنتجات البترولية لتتناسب مع كفاءتها في توليد الطاقة، والتطبيق الكامل لآلية التسعير التلقائي للمواد البترولية وبالأخص المنتجات التي يتم دعمها بنسبة كبيرة من الدولة.

٢- محاولة عرض أهمية تطبيق نظام الكروت الذكية لتوزيع السولار والبنزين، وحل التحديات أمام تطبيق هذا النظام وتحديد موعد نهائي للتنفيذ بهدف منع التهريب، وبناء قاعدة للمعلومات عن الاستهلاك والتوزيع، دون وضع حدود للكميات أو الأسعار في البداية، وبحيث يستخدم هذا بعد ذلك كأداة لاستهداف الدعم وضمان وصوله لمستحقيه.

٣- محاولة عرض أهمية مكافحة تهريب المنتجات البترولية وذلك من خلال خطة مشتركة بين مصلحة الجمارك والهيئة للبترول ومباحث التهرب الضريبي والجمركي ومباحث التموين وغيرها من الجهات الرقابية والتنفيذية المعنية لمنع إعادة بيع المنتجات المدعومة بأسعار غير المقدمة بها للمواطنين.

٤- عرض أهمية تطبيق ميكنة الإنفاق العام فيما يتعلق ببرامج الدعم المادي والعيني حيث يسهم في مكافحة الفساد وتحسين فاعلية نظم التحويلات والإعانات عبر إنشاء قواعد بيانات أكثر دقة للمستحقين فعلياً للدعم، وتوجيه التحويلات النقدية إليهم عبر قنوات

الدفع الالكتروني بطريقة سهلة وآمنة لضمان وصولها للمستهدفين من تلك البرامج، ويمكن التحقق منها من خلال الهواتف المحمولة باستخدام توقيع البصمة البيومترية، وبالتالي تمكين الحكومات من الوصول إلى قاعدة واسعة من المستفيدين بأقل كلفة.

رابعاً: أهداف البحث:

يهدف البحث إلى محاولة الإجابة على التساؤل الرئيس لمشكلة البحث الذي ينص على. **"هل هناك أثر إيجابي للشـــمول المالي على إصـــلاح منظومة الدعم؟"** فتقليل من إهدار الموارد العامة التي يمكن اسـتغلالها بصـورة أفضـل في تلبية المتطلبات الاجتماعية المتزايدة من خلال توفير مزيد من الدعم للفئات الأكثر حاجة من خلال وضـع خطة شـاملة لإصـلاح منظومة دعم الطاقة والغذاء حيث ينبغي إعداد هذه الخطة بالتشـاور مع أصـحاب المصـلحة، وينبغي أن تتضـمن أهدافاً بعيدة المدى واضـحة وتقييماً لتأثير الإصلاحات.

كما يتمثل هدف البحث في توضيح وتحيد:

١- اهم المعوقات الموجودة في الاقتصاد المصري لتطبيق لسياسة الشمول المالي.
٢- الوقوف على المؤشرات الأولية لتطبيق الشمول المالي في مصر.
٣- تقييم الخطوات الموضوعة لتطبيقه ومدى نجاحها.

خامساً: منهج البحث:

اســتخدم الباحث المنهج الوصـــفي التحليلي في جمع وعرض وتحليل المعلومات والإحصائيات والأدلة التطبيقية عن الشمول المالي وأهميته الاقتصادية، واستخلاص مؤشـرات الشـمول المالي في مصـر وتحليلها، وذلك لاسـتنباط مجموعة من الدروس المستفادة ومحاولة تطبيق ذلك على ترشيد وإصـلاح منظومة الدعم عبر آلية الشـمول المالي وخاصـــة فيما يتعلق بدعم المنتجات البترولية ودعم الســـلع التموينية بالاعتماد على البيانـات الصـــادرة عن وزارة البترول ووزارة المالية والبيانـات المتاحة عن منظومة الدعم.

سادساً: الدراسات السابقة:

١- دراسة قام بها كل من " **سهير محمود معتوق "، " إيمان حسن على** " و" **هناء محمود سيد** " (٢٠٢١) بعنوان " **الشمول المالي"** تناول هذا البحث أهمية الشمول المالي وذلك من خلال التحليل النظري حيث استخدمت الباحثات في هذا البحث الأسلوب النظري التحليلي من خلال التعرف على مفهوم الشمول المالي والفرق بينه وبين الاستبعاد المالي كما تناول البحث

محددات الشمول المالي وركائزه واثارة ومؤشرات قياسه كما خلص البحث الى أنه لقياس الشمول المالي هناك ثلاثة مؤشرات هي الاختراق الجغرافي والسكاني والمصرفي.
وقد انتهى هذا البحث الى ضرورة توفير الخدمات المالية للوحدات من الأسر الفقيرة أو التي تسكن في الأماكن النائية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث أن أدراج هذه الوحدات الاقتصادية له أثر هام وايجابي على الأداء الاقتصادي للدولة وهو ما الاقتصادية اثبت فرضية الدراسة والتي تنص على أن للشمول المالي أثر هام وايجابي على الاداء الاقتصادي.

٢- دراسة قام بها " **السيد صلح الدين سيد**" (٢٠٢٠) بعنوان " **الشمول المالي وأهميته الاقتصادية في ضوء المستفاد من الأدلة التطبيقية مع الإشارة لحالة الشمول المالي في مصر**" هدف البحث إلى التعرف على الأهمية الاقتصادية للشمول المالي في ضوء المستفاد من الأدلة التطبيقية وتوضيح وعرض لحالة الشمول المالي في مصر، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في جمع وعرض وتحليل المعلومات والإحصائيات والأدلة التطبيقية عن الشمول المالي وأهميته الاقتصادية، واستخلاص مؤشرات الشمول المالي في مصر وتحليلها، واسباب الاستبعاد المالي في مصر وسبل التغلب عليها **وتوصل الباحث الى** مجموعة من النتائج من أهمها ان الاستبعاد المالي يشكل ظاهرة اجتماعية واقتصادية معقدة تتضمن عوامل متنوعة مثل الجغرافيا، والثقافة، والدين، والتاريخ، وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وهيكل الاقتصاد، والسياسة الاقتصادية، كما يستبعد بعض الأفراد أنفسهم مالياً ويعزفون طواعية عن استخدام الخدمات المالية الرسمية، لأسباب اجتماعية أو ثقافية أو دينية، كما ان الشمول المالي يساعد علي تعزيز الاستقرار المالي من خلال تحسين عملية الوساطة بين المدخرات والاستثمارات، وتعزيز فاعلية السياسة النقدية، ونشر الحلول المبتكرة وتوفير قاعدة تمويل للبنوك تتسم بالمرونة والتنوع والاستدامة.

٣- دراسة قام بها "**لمياء عبدالرحمن إسماعيل الصالحي**" (٢٠٢٠) بعنوان" **ترشيد الدعم وأثره على الموازنة العامة للدولة في مصر (دراسة وتحليل)**" هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الدعم وعجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (١٩٩٠/١٩٨٩ – ٢٠١٩/٢٠١٨) باستخدام منهج اختيار التكامل المشترك باستخدام نموذج (NARDAL)، وكشفت النتائج الرئيسية لهذه الدراسة أن العلاقة بين الدعم وعجز الموازنة العامة للدولة علاقة غير خطية، حيث أن قيمة الاحتمالية Probability لاختبار(F) أقل من (٥٪) وتعنى هذه النتيجة أن العلاقة بين الدعم وعجز الموازنة العامة للدولة غير تناظرية أو غير تماثلية Asymmetric طويلة الأجل، ويدعم هذه النتيجة أن أحد هاتين المقدرتين معنوي حيث أن الزيادة في الدعم بمقدار(١٪) يؤدى إلى زيادة عجز الموازنة العامة بنسبة (٣,٥٪)

طبقاً لمقدرات الأجل الطويل، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استعراض الأدبيات والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة، واستنباط مفهوم الدعم في مصر، وأثرة على عجز الموازنة العامة للدولة في مصر.

٤- كتاب من اعداد **"يسر برنيه"، "رامي عبيد، حبيب عطية"** (٢٠١٩) بعنوان **"الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب"** استعرض الكتاب مفهوم الشمول المالي، وعلاقته الوثيقة بالاستقرار المالي، كما تطرق إلى دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مساهمته في تحقيق عدة أهداف من بين الأهداف السبعة عشر الطموحة للتنمية المستدامة التي حددتها الأمم المتحدة لعام (٢٠٣٠)، وأهمية ودور الشمول المالي في مواجهة التحديات الاقتصادية التي تؤثر على النمو في الدول العربية.

٥- دراسة قام بها كل من **"احمد نوري حسن" و"نغم حسين النعمة"** (٢٠١٨) **بعنوان "دور الشمول المالي في تقديم الدعم المالي للمرأة في العراق"** تناول هذ البحث أساسيات الشمول المالي من حيث المفهوم والأهمية والأهداف، كما تناول تمكين المرأة ماليا ومصرفيا، مبيناً العلاقة بين الشمول المالي والمرأة، وتحديد متطلبات الشمول المالي للمرأة، وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي للبيانات، والذي اشتمل على مراجعة وتحليل المعلومات والبيانات في الأدبيات المالية والمصرفية. وتوصل الباحثان إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها: إن الشمول المالي يساهم في دعم المرأة مالية ومصرفية، حيث توجد علاقة إيجابية بين المؤسسات المالية والمصرفية وبين وصول المرأة للخدمات المالية والمصرفية، اذ تؤدي المرأة دوراً ايجابياً في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال المؤسسات المالية. لذا فأن زيادة أشراك المرأة في الاقتصاد يحقق مكاسب في الناتج المحلي الإجمالي ما بين (٢٦) الى (٣٫٥ %)، وقد توصل البحث إلى مجموعة توصيات أهمها الاعتراف بأهمية شمول المرأة مالياً ومصرفياً، والإفصاح عن هذه الأولوية علناً من قبل السلطات النقدية والمالية، وتضمين هذه الأهمية ضمن الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي والتي تتم بجهود الدولة.

٦- دراسة قام بها **" حدة بوتبينة"** (٢٠١٨) بعنوان **" ابعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية بحث استطلاعي لآراء عينة من عملاء المصاف التجارية الجزائرية "** هدف البحث إلى التعرف على دور أبعاد الشمول المالي في تحقيق الميزة التنافسية من خلال إجراء بحث استطلاعي لآراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية البالغ عددها (٢٠) مصرفاً، وبيان العلاقة بين أبعاده المتمثلة في وصول العملاء للخدمات المالية، استخدام العملاء للخدمات المالية وجودة الخدمات المقدمة للعملاء والميزة التنافسية، وأستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الاستبيان كأداة رئيسية في جمع البيانات والمعلومات عن

أفراد العينة البالغ عددها(٣٧٧) فرد، وقد أظهر البحث عدة نتائج أهمها وجود علاقة تأثير قوية بين أبعاد الشمول المالي الثلاثة مجتمعة والميزة التنافسية للمصارف التجارية الجزائرية، وفسرت ما نسبته (٨٤٪) من التغيرات في الميزة التنافسية، وأن بُعد جودة الخدمات المالية يأتي في المرتبة الأولى من حيث الأهمية والتأثير في الميزة التنافسية، حيث جاء بنسبة (٦٩٪) من التأثير الكلي على الميزة التنافسية.

٧- دراسة قام بها كل من " **صورية شنبي** "، " **السعيد بن لخضر** " (٢٠١٨) بعنوان " **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية** " هدفت الدراسة إلى تقديم مفاهيم حول الشمول المالي، وأهميته وأهدافه ودوره في التنمية، مع توضيح التطور الهائل في التكنولوجيا، وظهور العديد من الخدمات المبتكرة التي ساهمت في تنظيم وإدارة عمليات القطاعات المالية، وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها. وتوضيح ان انتشار حلول التكنولوجيا الرقمية كان له دوراً في تسريع عجلة الشمول المالي وتحقيق إستراتيجيته والتي عملت دولاً عديدة على تطبيقها ومن بين الدول العربية التي حققت نجاحاً في هذا المجال وقطعت اشواطاً فيها هي جمهورية مصر العربية، التي عملت على ترسيخ مفهوم الشمول المالي في استراتيجيتها التنموية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الشمول المالي يوفر تقديم خدمات ومنتجات مالية متطورة وبأسعار معقولة مثل المعاملات والمدخرات والمدفوعات والتأمين والائتمان وغيرها من الخدمات المالية المختلفة بطريقة مستديمة ومسؤولة.

٨- دراسة قام بها كل من " **Bassam Fattouh & Laura El-Katirim**" (٢٠١٢) بعنوان

"Energy Subsidies in the Arab World " توضح هذه الدراسة أن دعم الطاقة وسيلة مكلفة وغير فعالة لتحيق التنمية، كما أنه يشوه إشارات الأسعار، مع ما يترتب على ذلك من آثار خطيرة على الكفاءة والتخصيص الأمثل للموارد، وعلى الرغم من هذه الآثار الضارة، فإن دعم الطاقة يشكل شبكة أمان اجتماعي مهمة للفقراء في أجزاء كثيرة من العالم العربي وأي محاولات للحد منها أو القضاء عليها في غياب برامج تعويضية من شأنها أن تؤدي إلى انخفاض في رفاهية الأسر وتأكل القدرة التنافسية لبعض الصناعات، لذلك سيكون من العوامل الحاسمة للإصلاحات الناجحة قدرة الحكومات على تعويض سكانها عن تخفيض أو إلغاء الإعانات من خلال تدابير تخفيف مصممة بعناية تحمي الأشد فقراً وتساعد الاقتصاد في تكيفه على المدى الطويل.

من استعراض الدراسات السابقة توصل الباحث لما يلي:

١- التعرف على المنهج المستخدم في البحث حيث استخدم معظم الباحثين المنهج الوصفي التحليلي في دراستهم.
٢- الاسترشاد بالنتائج التي توصل اليها الباحثين السابقين عن طريق عرض اهم النتائج والتوصيات في وضع فرضيات البحث.
٣- الإحاطة بمحاور خطة البحث الأساسية بحيث تمثل الدراسات السابقة المعلومات الأساسية التي تساهم في عملية تحديد المشكلة تحديداً دقيقاً ووفرت للباحث خلفية واسعة عن موضوع ومتغيرات ساعدت في إتمام البحث.
٤- اختيار موضوع جديد للبحث فيه.

سابعاً: الإطار النظري والمفاهيمي للبحث:

قد اعتمدت الدول النامية منذ مدة ليس بالقريبة حتى وقتنا الحاضر بشكل كبير على الدول المتقدمة من أجل النهوض بمستويات التنمية ودفع معدلات النمو بالاتجاه الأفضل حيث أخذ هذا الاعتماد العديد من الصور والأشكال متأثراً في ذلك بتطور شكل العلاقات الدولية وهذا الاعتماد يوضح مدى القصور الكبير في مصادر التمويل المحلي مما دعا الدول النامية الى زيادة اعتمادها على مصادر التمويل الخارجي متمثلة في شكل منح واعانات وقروض واستثمارات أجنبية منتهجة الدول في ذلك الى تطبيق سياسات الأصلح الاقتصادي سعياً وراء تسريع معدلات النمو الاقتصادي واعادة هيكلة اقتصادها وتحقيق الاستقرار الاقتصادي . وفي مطلع الثمانينيات من القرن الماضي ومع تصاعد أزمة المديونية في الدول النامية ومنها مصر وما صاحبها من تعثر في السداد واهتزاز الثقة الدولية في عدد كبير من الدول النامية وارتفاع كلفة الاقتراض الخارجي فقد تعرضت الكثير من الدول النامية الى الضغط من قبل المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) لذلك فقد اتجهت مصر ومعظم الدول الى خطط الإصلاح الاقتصادي بالشراكة مع البنك الدولي كبديل لمصادر التمويل الخارجي. (محمد سلمان،٢٠١٧)

و يعد اطار الشراكة الإستراتيجية لمجموعة البنك الدولي الخاص بمصر للسنوات المالية الماضية منعطف بالغ الأهمية من أجل مساندة جهود الحكومة المصرية لإحداث تغيرات جوهرية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، ويستند هذا الإطار إلى الإستراتيجية متوسطة الأمد التي وضعتها الحكومة المصرية والأولويات الوطنية للتنمية الاقتصادية، كما أنه يستجيب لاحتياجات وطلبات المواطن، ويسترشد في إعداده بسلسلة من المشاورات مع طائفة واسعة من الفئات المعنية في مصر، وفي الوقت ذاته، يقترح هذا الإطار بعض الإجراءات الانتقائية التي تتماشى مع الأولويات الإنمائية للدراسة

التشخيصية المنهجية الخاصة بمصر، ويستفيد من الميزة النسبية لمجموعة البنك الدولي وسيسعى هذا البرنامج لتجديد العقد الاجتماعي ومساندة التعافي الاقتصادي وتعزيز التعاون الإقليمي.(٨٢)

وقد نفذت مصر اصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، ومع ذلك يظل أمامها تحديات كبيرة. وتشهد عملية التحول السياسي في مصر إحراز تقدم كبير، فقد أقدمت مصر مؤخرا على اتخاذ إجراءات مهمة للحد من عجز الموازنة العامة واستعادة استقرار الاقتصاد الكلي بالتحول من الدعم الشامل إلى اعتماد برنامج للتحويلات أكثر توجيها، واتخاذ تدابير لاحتواء فاتورة الأجور، وزيادة إيرادات الضرائب، وتظهر ارقام الاقتصاد الكلي بعض التحسن مع ارتفاع معدل النمو إلى (٤,٢٪) عام (٢٠١٥/٢٠١٤) و (٣,٨٪) عام (٢٠٢٠/٢٠١٩) وتشير مؤشرات السلامة المالية إلى استمرار قدرة القطاع المصرفي على التعافي ومواجهة الأزمات، كما تبذل الحكومة المصرية جهودا لتعميق الخدمات المالية بحيث تشمل كافة فئات المجتمع، ورغم ذلك، من الضروري أن تستمر الإصلاحات المالية العامة والاقتصادية من أجل تعزيز معدلات النمو، ولحماية الفقراء، تستهدف الحكومة من خلال برنامج جيد للتحويلات التقنية للشمول المالي ومازال هناك حاجة لإجراء إصلاحات هيكلية بعيدة المدى ليتحول الاقتصاد المصري إلى منظومة ديناميكية يمكنها الحد من الفقر، وخلق فرص عمل منتجة، والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي، فقد كان النمو الاقتصادي في العقود الثلاثة الماضية متوسطا ومتفاوتا، ولم يكن كافيا للحد من الفقر أو لاستيعاب النمو السريع للمعروض من الأيدي العاملة. وظلت معدلات الفقر مرتفعة عن نسبة تبلغ نحو (٢٥٪) من السكان مع تركزها في قرى الصعيد. (البنك الدولي،٢٠١٩) والثابت في قراءة ملف الإصلاح الاقتصادي هو أنه ليس نهاية المطاف، بل هو مرحلة أولى من البناء الاقتصادي والطريق المستمر والحتمي نحو التنمية الشاملة والعادلة والحماية لكل الطبقات الاجتماعية.

١-الشمول المالي في الأدبيات الاقتصادية:

أ- نشأة مفهوم الشمول المالي:

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة في عام ١٩٩٣ في دراسة (ليشون وثرفت) عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان منطقة ما فعلياً للخدمات المصرفية بشكل ميسر (بن موسي، قمان، ٢٠١٩)

وخلال تسعينيات من القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية، وفي عام (١٩٩٩) استخدام مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة، وازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية التي حدثت في عام (٢٠٠٨)، حيث ألزمت الحكومات المختلفة على مستوى العالم بتحقيق الشمول المالي من خلال

تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، وذلك بالإضافة إلى حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة.(بو طلاعه، ساعد، ٢٠٢٠)

وتبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية حيث أكد البنك الدولي على أن تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر المدقع، وفي عام ٢٠١٣ أطلقت مجموعة البنك الدولي "البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية" مع التركيز على ضرورة استخدام أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة. (البنك الدولي، ٢٠١٢)

ب-مفهوم الشمول المالي:

الشمول المالي يشير الى إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع، خاصة المهمشة منها ومحدودي الدخل، سواء كان ذلك مؤسسات أو أفراد، ويتم قياس الشمول المالي في أي مجتمع بناء على ما يقدم من خدمات مالية (جانب العرض،) وجودة تلك الخدمات، وإتاحتها لكافة طبقات المجتمع.

(سالي عبد القادر، المعهد المصرفي المصري ٢٠١٧)

كما يعرف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر عام (٢٠١٤) تحت عنوان تقرير التنمية المالية العالمي "World Financial Development Report " على أنه: "نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية" (شنبي، بن لخضر، ٢٠١٨)

وتعرف مجموعة الدول العشرين(G20) ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) الشمول المالي بأنه "تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، بحيث تقدم لهم بشكل عادل وبتكاليف مناسبة" (غربي، ٢٠٢٠)

ومن خلال هذه التعاريف يتضح لنا بأن الشمول المالي هو: "القدرة على إيصال الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع وبأقل تكلفة".

كما يشار اليه على انه إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان (جانب الطلب) لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع للحد الأدنى من الرقابة والإشراف، ومرتفعة الأسعار نسبياً مما يؤدي إلى سوء استغلال

احتياجات الافراد من الخدمات المالية والمصرفية. (مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية).

إضافة إلى ما تقدم، فقد قامت العديد من الدول بإدراج الشمول المالي كهدف من أهداف استراتيجيتها القومية، وقد شكلت هذه التطورات تحديات كبيرة للجهات الرقابية المالية تمثلت في النظر في كيفية المواءمة بين الشمول المالي (Financial Inclusion) كهدف استراتيجي جديد وبين الأهداف الثلاثة الأخرى المتعارف عليها وهي: الاستقرار المالي والحماية المالية للمستهلك والنزاهة المالية وقد اتجهت الدراسات الحديثة نحو محاولة تحقيق الارتباط الأمثل بين الأهداف السابقة عن طريق الوصول لأعلى قدر من التآزر وأقل قدر من المفاضلات بينهما بما يعرف بالإطار المتكامل للشمول المالي وقد لوحظ في الآونة الأخيرة قيام الجهات الرقابية المالية بمحاولة تعظيم الاستفادة من تطبيق النظرية السابقة للوصول إلى قطاع مالي مستقر يتمتع بقدر عال من النزاهة ويهتم بحماية وسلامة حقوق العملاء.
(Kempson& other, 2000)

ويخلص الباحث إلى أن التعريف الإجرائي للشمول المالي بأنه هو "توسيع نفاذ كافة الخدمات المالية لتشمل كافة شرائح المجتمع بمن فيهم الفئات الفقيرة ومحدودي الدخل بتكلفة منخفضة دون تمييز تساعدهم على استمرار مشاريعهم ونموها ليصبحوا جزءاً من النشاط الاقتصادي الرسمي".

ويعتبر هذا التعريف مناسباً للتفسير المعني بمصطلح تعميم الخدمات المالية بأنها عملية تكاملية بين كافة المؤسسات المالية المعنية لخدمة أهدافها الخاصة وخدمة أهداف الاقتصاد الكلي والمتمثل في تحقيق النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر، كما أن التكلفة المنخفضة لهذه الخدمات يعتبر ركيزة أساسية في تحفيز الطبقات الفقيرة وأصحاب المشاريع الصغيرة للاندماج في النشاط الاقتصادي الرسمي ليصبحوا جزءاً منه، وبذلك تتسع قاعدة المتعاملين مع المؤسسات المالية الرسمية المزودة لهذه الخدمات وخاصة البنوك التي تحتفظ بحسابات العملاء وتستقبل ودائعهم ومدخراتهم وتعمل علي إعادة توجيهها وضخها في الأسواق علي شكل ائتمان يخدم كافة القطاعات الاقتصادية وكافة الشرائح بمن فيهم الطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل وأصحاب المشاريع الصغيرة بما يضمن استمرار هذه المشاريع ونموها وزيادتها (حمزة الزبيدي، ٢٠١١).

ج-دور الشمول المالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

تتفاوت دول العالم من حيث درجة تمتع سكانها بالخدمات المالية الأساسية ويتضح هذا جلياً من خلال مقارنة سكان البلاد المتقدمة مع سكان البلاد النامية، فعلي سبيل المثال نجد أن (٩٩٪) من سكان الدنمارك و (٩٦٪) من سكان ألمانيا وفرنسا، و(٩١٪) من سكان أمريكا لديهم حسابات مصرفية، مما يشير أن نسبة الاستبعاد أو الحرمان المالي في هذه البلاد تتراوح بين (١٪) كحد أدني و(٩٪)

كحد أقصي ، وفي الوجه المقابل تتراوح نسبة السكان التي تستفيد من الخدمات المالية الأساسية في البلاد النامية ما بين (٢٠٪) كحد أدني و(٣٠٪) كحد أقصي، وهذا يعني أن (٧٠٪-٨٠٪) من السكان في هذه البلاد مستبعدون من الخدمات المالية الأساسية والرسمية بصورة أو بأخرى وقد قامت مفوضية الاتحاد الأوروبي من جانبها بتحديد تاريخ معين للدول الأعضاء في الاتحاد تلزمها فيه عند حلول هذا التاريخ بأن تتاح إمكانية فتح حساب مصرفي لجميع مواطني دول الاتحاد والمقيمين من الأجانب دون قيد أو شرط. (مجدي الأمين، ٢٠١٥)

د-أهمية الشمول المالي:

هناك حوالي مليار شخص يعانون من الفقر المدقع نتيجة افتقارهم لمصادر دخل تمكنهم من العيش الكريم، حيث يكافح حوالي (١,٢) مليار شخص للعيش على أقل من (١,٢٥) دولار في اليوم للفرد الواحد في جميع أنحاء العالم، ويوجد حوالي (٢,٧) مليار من البالغين على مستولي العالم (هذا يمثل ثلث مجموع السكان البالغين) ليس لديهم إمكانية في الحصول على الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية في حين نجد في البلدان المرتفعة الدخل حوالي (٨٩٪) من البالغين لهم حساب في مؤسسة مالية رسمية، بينما يصل نسبتهم الى(٤١٪) فقط في الاقتصادات النامية.

ويضطر الفقراء غير القادرين علي الوصول للخدمات التمويلية من المؤسسات المالية الرسمية إلى الاعتماد علي آليات وقنوات غير رسمية للحصول علي الائتمان بمعدلات فائدة مرتفعة بضمانات مثل مدخراتهم من الذهب أو الماشية أو رهن الأصول لحماية أنفسهم من المخاطر التي تحدث لهم مثل عدم انتظام التدفقات النقدية، والدخل الموسمي والاحتياجات غير المخطط لها مثل المرض، فالسماح لهم بالوصول لمنتجات متنوعة من الخدمات المالية بتكلفة منخفضة أو بدون ثمن تمكن الفقراء والفئات المحرومة من المحافظة علي استمرار مشاريعهم الصغيرة وتحقيق دخل مستمر يحسن سبل العيش الكريم ويحقق الاستقرار المالي والاجتماعي لهم، وبالتالي توفير الخدمات المالية للجنسين دول تمييز يؤدى إلى التمكين الاقتصادي للأفراد بشكل عام وللمرأة بشكل خاص بحيث يمكنها من القيام باستثمارات منزلية صغيرة كحرف يدوية، أو عمل التحسينات المنزلية أو دفع الرسوم المدرسية لأفراد أسرتها والمشاركة في مواجهة أعبائها الأسرية في ظل وجود فجوة التمييز بين الجنسين وعدم المساواة في الدخل بين النساء والرجال فنجد في الاقتصاديات النامية أن (٤٦٪) من الرجال لديهم حساب بنكي رسمي بينما النساء تمثل فقط (٣٧٪) (وفاء حمدوش، ٢٠١٧).

هـ -أهداف الشمول المالي:

ان أهمية اهداف تعزيز مستويات الشمول المالي والوصول للخدمات المالية ستنعكس إيجابيا على درجة تطور وعمق القطاع المالي والمصرفي من جهة، وعلى النمو الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي والمالي من جهة أخرى، ولهذه الأسباب تلقي قضايا تضمين الفئات المستبعدة أو غير المستفيدة من الخدمات المالية والمصرفية في منظومة النظام المالي الرسمي اهتماماً ملحوظاً من قبل المؤسسات المالية والمصرفية في معظم الدول، كما أن المؤسسات المالية والمصرفية نفسها، أصبحت اليوم أكثر اهتماما في السعي لتحسين انتشارها والوصول إلى عدد أكبر من شرائح المجتمع، وتطوير ابتكارات وخدمات جديدة تناسب مختلف هذه الفئات (بنك الكويت الدولي، ٢٠١٥)

وتري المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء التابعة للبنك الدولي أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل من أجل تحقيق ذلك، يتطلب إيجاد عدة توجهات تكفل وجود قنوات متعددة لإيصال كافة الخدمات المالية المتنوعة إلى المستبعدين اقتصادياً واجتماعياً لذلك لابد من مواجهة التحديات الرئيسية، والتي ترسم حدود الخدمات المالية التي يحتاجها الفقراء من **خلال:**

١- رفع مستوي جودة هذه الخدمات لخدمة أكبر عدد من الفقراء خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء الاجتماعي.
٢- الوصول إلى أكبر عدد ممكن من العملاء الفقراء والأكثر فقراً والمهمشين، تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم.
٣- التأكيد على وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية مع تقليل التكلفة على كل من العملاء والمؤسسات المالية.

٢-المردود الاقتصادي والاجتماعي من الشمول المالي في مصر:

هناك تأثير للاستقلال المالي للأقل حظاً وللمواطنين المهمشين في البلاد على التنمية الشاملة للمجتمع، وعرفت قمة كوبنهاغن الاجتماعية لعام (١٩٩٥) التنمية الاجتماعية من حيث ثلاثة معايير أساسية وهي العدالة الاجتماعية، القضاء على الفقر، التوظيف والتنمية البشرية، حيث يتم قياس مؤشر التنمية البشرية من ثلاثة أبعاد وهي طول العمر، المعرفة ومحو أمية الكبار، وتوفير مستوي معيشي لائق من خلال مستوي دخل مناسب وهذه المؤشرات هي نفسها محددات الشمول المالي (جاري شيناسي، ٢٠٠٥)

وفيما يلي سنقوم بعرض بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية داخل الاقتصاد المصري من تطبيق الشمول المالي خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠١٨):

أ- ارتفاع حجم الودائع لدى البنوك إلى (٢,٩٧٣) تريليون جنيه نهاية مايو (٢٠١٧) ارتفع إجمالي الودائع لدى الجهاز المصرفي بخلاف البنك المركزي بنحو (٥٥) مليار جنيه ليصل في مايو (٢٠١٧) إلى (٢,٩٧٣) تريليون جنيه مقابل (٢,٩١٨) تريليون في أبريل (٢٠١٧)، كما أن إجمالي الودائع الحكومية ارتفع ليبلغ (٥١١,١) مليار جنيه منها (٣١٥,٤) مليار جنيه ودائع بالعملة المحلية ونحو (١٩٥,٦) مليار جنيه ودائع بالعملات الأجنبية.

ب- كما أن إجمالي الودائع غير الحكومية ارتفعت خلال مايو (٢٠١٧) لتصل إلى نحو (٢,٤٦٢) تريليون جنيه مقابل (٢,٤١٣) تريليون جنيه في ابريل (٢٠١٧)، كما أن إجمالي الودائع بالعملات الأجنبية ارتفعت لتبلغ (٦٩٣,١) مليار جنيه مقابل (٦٨٨,٢) مليار جنيه في أبريل (٢٠١٧)، واستحوذ قطاع الأعمال العام على نحو(٣٧,٩) مليار جنيه، وقطاع الأعمال الخاص على نحو (١٩٤,٨) مليار جنيه، والقطاع العائلي على نحو(٤٥٣,١) مليار جنيه، أما باقي القطاعات الأخرى التي تشمل (غير المقيمين وشيكات وحوالات مشتراة) فقد استحوذت على (٣٣) مليار جنيه. (تقرير البنك المركزي يونيو ٢٠١٧، ٢٠١٨)

وكذلك إجمالي الودائع غير الحكومية بالعملة المحلية بلغ (١,٧٦) تريليون جنيه، واستحوذ قطاع الأعمال العام على نحو (٥١,٣) مليار جنيه منها، وقطاع الأعمال الخاص على (٢٨٠,٩) مليار جنيه والقطاع العائلي على نحو (١,٤٢٧) تريليون جنيه. (البنك المركزي، ٢٠١٧)

ج- ارتفاع حجم التسهيلات الائتمانية في البنوك (٢٠١٧-٢٠١٨):

ارتفع حجم التسهيلات الائتمانية من ابريل (٢٠١٧) الى اكتوبر (٢٠١٧) بنسبة (٤,٩٪) حيث بلغ حجم أجمالي التسهيلات الائتمانية في أكتوبر (٢٠١٧) الى (١٤٣٣١٣٩) مليون جنيه بعد ان كان (١٣٦٥٣٣١) مليون جنيه في ابريل (٢٠١٧)، كما ان هناك زيادة في حجم التسهيلات الائتمانية للقطاعات المختلفة. (البنك المركزي، ٢٠١٧)

د- ارتفاع نسبه استلام التحويلات المالية الواردة لحسابات عملاء الهيئة القومية للبريد اكتوبر (٢٠١٨) من حسابات عملاء جميع البنوك العاملة في جمهورية مصر العربية، وذلك من خلال منظومة غرفة المقاصة الآلية للمدفوعات "ACH" بالتعاون مع شركة بنوك مصر،

وذلك في إطار سعى البريد نحو تطوير الخدمات الجماهيرية للمواطنين واستحداث خدمات جديدة تلبى احتياجات العملاء وتدعيما لخطه الشمول المالي.

هـ- إتاحة خدمة تحصيل المصروفات الدراسية للمدارس الحكومية لجميع المراحل التعليمية قبل الجامعية عبر مكاتب البريد بكافة المحافظات، سبتمبر (٢٠١٨)، والتي تعد إضافة جديدة إلى الخدمات التي يقدمها البريد المصري للمواطنين وستساهم في تخفيف أعباء سداد المصروفات المدرسية على أولياء الأمور وذلك بإتاحة الخدمة في جميع مكاتب البريد المنتشرة على مستوى الجمهورية بدًلا من التقييد بسدادها بالإدارات التعليمية والمدارس.

و- زيادة نسبة مشاركة النساء في إنشاء حسابات داخل البنوك حيث زادت نسبة مساهمة النساء في الشمول المالي في مصر من عام (٢٠١١) حتى عام (٢٠١٧) الى ما يزيد عن (٤٠٪) (البنك المركزي، ٢٠١٨)

ز- ربط الاقتصاد الغير رسمي بالاقتصاد الرسمي وانخفاض معدلات البطالة والتضخم ورفع مستوى معيشة الفئات الفقيرة.

٣-خطوات الحكومة المصرية لتطبيق الشمول المالي، والموقف الحالي:

١- اقر مجلس النواب في سبتمبر (٢٠١٨) مشروع قانون تطوير المعاملات المالية غير النقدية، ويهدف المشروع إلى استخدام المدفوعات الإلكترونية والاتجاه لتقليص التعامل النقدي، ويرى عدد من نواب البرلمان، أن مشروع قانون تطوير المعاملات المالية غير النقدية يساهم في تحقيق الشمول المالي ودعم الاقتصاد القومي، كما أن المعاملات المالية الالكترونية تساعد في ضم الاقتصاد غير الرسمي وتظهر حجم الاقتصاد بشكل أفضل.

٢- بدأ المعهد المصرفي المصري التابع للبنك المركزي المصري، مبادرة (عشان بكره) منذ عام (٢٠١٢)، لتثقيف (٥,٥) مليون طفل وشاب.

٣- (٥٠٪) من البنوك لديها منتجات بنكية تناسب الأطفال والشباب، يمكن استخدامها لخلق جيل يحقق الشمول المالي (هبه السيد، ٢٠١٧).

٤- عمل مبادرة البنك المركزي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٥- انشاء وحدة متخصصة للشمول المالي في البنك المركزي.

٦- وضع استراتيجية قومية للتثقيف المالي من خلال وسائل الاعلام المختلفة المسموعة والمرئية وكذلك وسائل التواصل الاجتماعي (Social Media)

٧- خروج أول مسودة لاستراتيجية الشمول المالي، والتي يتعاون بها كل من (البنك المركزي المصري، هيئة الرقابة المالية، وزارة المالية، مقدمي الخدمات من البنوك والبريد المصري

والبورصة المصرية، وازرة الاستثمار، وازرة التخطيط، وزارة التعليم، وزارة الإعلام، وزارة الشباب والرياضة، الجهات المانحة)

٨- أعدت مصر خطة للمشاركة في اليوم العربي للشمول المالي (رئيس قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومسؤول الشمول المالي ببنك التنمية الصناعية المصري) والذي يعنى زيادة قاعدة المتعاملين مع البنوك وتشمل إعداد وتأهيل للعاملين بالقطاع المالي من خلال ورش عمل ومحاضرات عن أهمية الشمول المالي وسبل تعزيزه.

٩- تأكيد رئيس قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومسؤول الشمول المالي ببنك التنمية الصناعية المصري، إن هناك خطة تشمل استهداف منطقة الصعيد والمراكز النائية بخطة توعية بأهمية الشمول المالي، واستهداف شريحة عملاء المشروعات متناهية الصغر والمرأة المعيلة لإقرار التمكين كوسيلة لتفعيل استخدام الحسابات المفتوحة وتعزيز استمراريتها.

١٠- تم انشاء المجلس القومي للمدفوعات برئاسة رئيس الجمهورية وعضويه البنك المركزي والوزارات المعنية بالدولة واتخاذ قرارات محدده بإطار زمني أهمها اعداد مشروع شامل لتطوير المعاملات غير النقدية ووضع تصور لأنشاء منظومه تكنولوجية متكاملة.

١١- تم الاتفاق مع كل من رئيس جامعة القاهرة وجامعة عين شمس علي وجود البنوك داخل جامعتي القاهرة وعين شمس لنشر ثقافة الشمول المالي داخل الجامعات من خلال حملات توعية تستهدف تمكين الطلاب والعاملين بالجامعة من اتخاذ قرارات مالية تلائم احتياجاتهم مشيرا الي ان البنوك تعمل علي تطوير المنتجات وتعزيز ثقة العملاء والمشاركة في توعيه العملاء بكيفية استخدام المنتجات والخدمات المالية والاستفادة منها وأيضا التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والاهتمام بإنشاء فروع صغيرة لتمويل المشاريع الصغيرة وزيادة عدد أجهزة الصراف الألى واي وسيلة أخري من شأنها توسيع شبكات اتاحة الخدمات المصرفية لتفعيل فكرة الشمول المالي. (عبد الناصر منصور، ٢٠١٦)

١٢- اعداد مذكرة تفاهم بين وزارة الاتصالات وشركة فيزا العالمية حيث تم توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وشركة فيزا العالمية في مايو (٢٠١٧)، للبدء في تنفيذ مشروع تطوير البنية التحتية التكنولوجية للمعاملات المالية وتفعيل الاقتصاد الرقمي، حيث تتيح هذه المذكرة الفرصة لتحديث البنية التحتية للدولة، وتستهدف خلق قاعدة من الكفاءات المصرية في مجال المدفوعات الرقمية، استناداً إلى الخبرات الواسعة التي تمتلكها الشركة، كما تتضمن المذكرة قيام شركة فيزا العالمية بإنشاء وتشغيل شبكة محلية لإدارة المعاملات الخاصة ببرامج المدفوعات الحكومية المختلفة، وكذا منظومات الدعم عبر بطاقة موحدة، بما يضمن الاحتفاظ بكل بيانات المعاملات في مصر، كما تعمل الشركة على تنظيم

برامج تأهيل وتدريب لكل الأطراف المرتبطة بتشغيل منظومة البنية التحتية وبرامجها المختلفة، وتأتي مذكرة التفاهم في إطار سعي الحكومة لبناء البنية التحتية وبيئة الأعمال التكنولوجية المواتية، وتحقيق الهدف المتمثل في زيادة كفاءة برامج الدعم والخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين، وتقليص التكاليف الإدارية لهذه البرامج، وزيادة فعاليتها لتحفيز الاقتصاد المصري.

١٣- توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة القومية للبريد وبنك مصر وشركة فيزا العالمية في أغسطس (٢٠١٧) بالتعاون مع بنك مصر وهيئة البريد في توسيع رقعة قبول المدفوعات الإلكترونية، وتمكين التجار في محافظات مصر وعبر البريد المصري من قبول المدفوعات بسهولة ويسر للمواطنين لقضاء احتياجاتهم المختلفة باستخدام وسائل الدفع الإلكتروني. وتقوم شركة فيزا بتوفير كل المساعدات المطلوبة لنجاح هذا النموذج الجديد من التعاون من الناحية التكنولوجية على صعيد المنتجات والحلول التي تلبي طموحات ومتطلبات عملاء البنوك والبريد المصري، كما تتيح مذكرة التفاهم لهيئة البريد العمل على المساعدة في الشمول المالي للتجار ودمجهم في الاقتصاد الرسمي وذلك عبر شراكتها مع البنوك، كما تشمل المذكرة توفير ماكينات (ATM) ببعض مكاتب البريد بما يساهم في زيادة نقاط الصرف الإلكتروني والمساهمة في تحقيق الشمول المالي، بالإضافة إلى تحصيل أقساط القروض والبطاقات الائتمانية لعملاء البنوك من خلال مكاتب البريد المنتشرة في أنحاء الجمهورية بما يساهم في إتاحة هذه الخدمات للعملاء على نطاق واسع.

١٤- اتفقت الهيئة القومية للبريد مع شركة فيزا العالمية على تدريب ورفع كفاءة الموظفين العاملين في مكاتب البريد التي يجرى تطويرها حالياً وامدادهم بالخبرات والمعلومات الخاصة بمجال الدفع الالكتروني والتثقيف المالي، على أن يتضمن التدريب المعلومات الأساسية عن صناعة المدفوعات الالكترونية والمنتجات وأدوات الدفع المختلفة المتاحة في السوق المصري وعبر البريد المصري، كما يتضمن التدريب اطلاع موظفي البريد على أحدث الاتجاهات العالمية في مجالات المدفوعات الرقمية، كما تقوم مكاتب البريد بتوزيع كتيبات التثقيف المالي، التي قامت بإعدادها شركة فيزا العالمية، على المواطنين المتعاملين مع مكاتب البريد بهدف نشر الثقافة المالية وتعريف المواطنين بأهمية إدارة نفقاتهم بشكل سليم.

١٥- وقعت شركة بوابة مصر للعالم الرقمية " EG GATE" في سبتمبر (٢٠١٨) بروتوكول تعاون مع شركة فوري للخدمات الإلكترونية، لدعم الشمول المالي، والذي يستهدف التسهيل على الأعضاء المشتركين في بوابة مصر للعالم الرقمية في تحصيل قيمة مبيعاتهم من خلال

أكثر من (٩٠) ألف مكان عليه علامة فوري في مصر، كما ستوفر الشركة خدمة سحب وإيداع الأموال أيضا، بجانب باقة من الخدمات الخاصة بالتسويق والتجارة الإلكترونية محلياً.

٤-معوقات تنفيذ الشمول المالي في مصر:

أ- الاختلال وعدم العدالة في توزيع الدخل القومي:

فضلا عن تدنى مستويات الدخول الفردية وعدم العدالة في توزيع الدخل القومي في مصر، فان عدم العدالة في توزيع الدخل القومي تظهر جليا، حيث تستأثر قلة بالدخول المرتفعة وتترك الفتات لغالبية السكان، ولا تعرف هذه المجتمعات الحد الأدنى ولا الحد الأقصى للأجور كطريقة للحد من الاختلالات في توزيع الدخل القومي، لذا تكون الفرصة شبه معدومة أمام الغالبية العظمى من السكان للتعامل مع البنوك الذي يتطلب حد أدنى من المال لا تتيحه لهم دخولهم بشكل عام. (علياء حسني، ٢٠١٧).

ب-ارتفاع معدلات الفقر:

لقد أسفر كل من تدنى مستويات الدخول الفردية وعدم العدالة في توزيع الدخل القومي في مصر عن تزايد معدلات الفقر الى نسبة تقدر ب (٢٨٪) حيث يقع ما يقرب من (٣٠) مليون من السكان تحت خط الفقر، مما يؤدى الى ندرة المال المؤهل للتعامل مع البنوك والمؤسسات المالية. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٨)

ج-تدنى مستويات الدخول الفردية:

تعاني مصر من انخفاض إجمالي الناتج القومي المحلى، ومن ثم تراجع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وانخفاض في مستويات المعيشة، ويتبلور ذلك في تراجع معدلات الادخار القومي لعدم كفاية الدخل للمتطلبات المعيشية لغالبية السكان، ولا سيما في المناطق غير الحضرية، لذلك تنعدم امكانيات تعاملهم مع البنوك والمؤسسات المالية بشكل عام بسبب عدم كفاية الدخول.

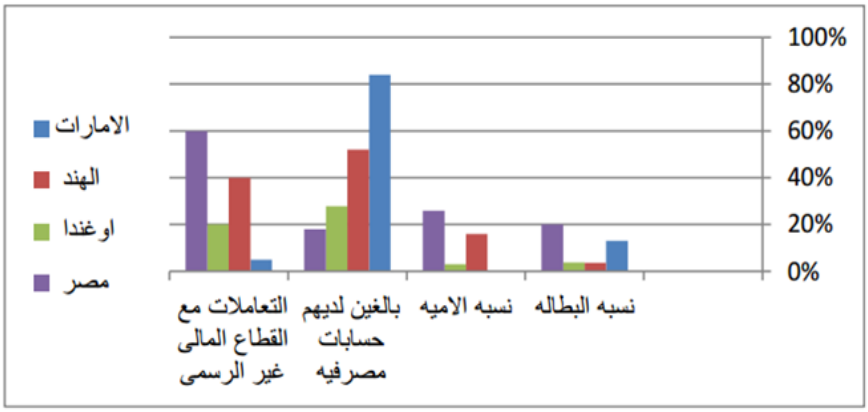

بيان لبعض المعوقات الاقتصادية في بعض الدول مقارنه بمصر
شكل رقم (١)

المصدر: www.albankaldawli.org/ar/about/annual-report/fiscal-yeardata

د-ارتفاع معدلات البطالة:

تسجل معدلات البطالة بمصر (٩,٩٪) خلال الربع الثاني لعام (٢٠١٨)، حيث ان حجم قوة العمل(٢٩,٠٣) مليون فرد، والذى يشمل عدد "المشتغلين والمتعطلين، (٢,٨٧٥) مليون عاطل، بانخفاض (٢١٩) ألف عاطل عن الربع الأول لعام (٢٠١٨)، (٢٦,١٦١) مليون مشتغل، (٦,٧٪) معدل البطالة بين الذكور من إجمالي قوة العمل، (٢١,٢٪) معدل البطالة بين الإناث، (٥٢,١٪) من المتعطلين يحملون مؤهلات جامعية وما فوقها، (١١,٩٪) نسبة العاطلين في المدن، (٨,٥٪) نسبة العاطلين في الريف، ويترتب على ذلك وجود شريحة كبيرة عاطلة من قوة العمل ليس لها دخل، ومن ثم لا يمكن أن تتمتع بالخدمات المالية والمصرفية لانعدام الدخل. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٨)

هـ-ارتفاع معدلات التضخم:

طبقا لتقرير البنك المركزي ديسمبر (٢٠١٨) فأن التضخم في مصر قد وصل الى معدل (١٥,٧٪) مقابل(٣٢,٩٪) في سبتمبر(٢٠١٧)، فيما كان معدل التضخم السنوي في شهر أغسطس(٢٠١٨) بمعدل(١٣,٦٪) ويأتي هذا الارتفاع في أعقاب القرارات التي اتخذتها الحكومة المصرية، بزيادة أسعار الوقود بمعدل تراوح بين(٣٥٪-٥٠٪) والكهرباء

بمتوسط (٢٦٪) والمياه بنسبة بلغت (٤٦,٥٪) كما ارتفعت أسعار عدد من الخدمات مثل استخراج جوازات السفر والهاتف المحمول وغيرها، لذلك تحد معدلات التضخم المرتفعة في الدول النامية من التوسع في الشمول المالي.(الصغير ميسم، ٢٠١٧).

و-زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي:

يطلق مصطلح الاقتصاد غير الرسمي على ملايين العاملين في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات من غير الملتزمين بالنظم والقوانين ولا يدفعون الضرائب عن إعمالهم ولا يخضعون للأجهزة الرقابية المختلفة، وتعد أهم مكونات الاقتصاد الغير رسمي هي (٤٧) ألف مصنع لم يستخرجوا سجلا صناعيا، و (٨) ملايين مواطنا يعملون في (١٢٠٠) سوق عشوائية، إضافة للباعة الجائلين ووجود عقارات غير مسجلة تقدر قيمتها بنحو بقيمة (٤,٢) تريليون جنيه، و يقدر حجمه بحوالي (٦٠٪) من حجم الاقتصاد الكلى وتعاملاته السنوية تتجاوز (٢,٢) تريليون جنيه، وبطبيعة الحال لا يروق للاقتصاد غير الرسمي التعامل مع البنوك والمؤسسات المالية لأنه اقتصاد يكره الأوراق والمستندات ولا يحب أن يكشف عن هويته أبًدا، لذلك فان اتساع رقعة الاقتصاد غير الرسمي في مصر يعتبر حجر عثرة أمام كافة استراتيجيات الشمول المالي. (إحصائيات البنك الدولي، ٢٠١٥)

ز-ضعف مؤشر الكثافة المصرفية: تقاس الكثافة المصرفية بمؤشر عدد الفروع و / أو الوحدات لكل عشرة آلاف نسمة من السكان، ففي مصر يكون مؤشر الكثافة المصرفية ضعيفا للغاية، حيث يعمل بالسوق المصري ٣٨ بنكاً، بإجمالي ٤١١٨ فرعاً (احصاءات البنك المركزي مارس ٢٠١٨) منها بنوك القرى ١٠١٧ فرعاً، وتصل الكثافة المصرفية إلى فرع لكل ٢٣ألف نسمة، ويصل إجمالي العاملين بالقطاع المصرفي ١١٣ ألفاً و٦١٥ موظفاً (احصاءات البنك المركزي، ٢٠١٧)

ح-اصدار البطاقات البنكية:

اصبح عدد بطاقات الخصم المباشر التي أصدرتها البنوك المصرية (١٥,٢) مليون بطاقة، والبطاقات المدفوعة مقدماً (١٠,٤) مليون بطاقة، وعدد بطاقات الائتمان(٤,٧) مليون بطاقة، وماكينات الصرف الآلي المنتشرة في جميع انحاء الجمهورية (١١) ألف ماكينة، ونقاط البيع (٦٦,٦) ألف نقطة بيع، حث يتوفر لكل ما يقرب من ستين ألف نسمة من السكان فرع لبنك أو وحدة مصرفية ، بينما المؤشر الطبيعي هو وحدة مصرفية لكل عشرة آلاف نسمة من السكان، لذلك يرتبط مؤشر الكثافة المصرفية بالشمول المالي بعلاقة طردية مؤكدة، فكلما زادت وانتشرت وحدات البنوك وفروعها، كلما زاد مستوى الشمول المالي

والعكس صحيح تماما، لذلك يعد ضعف مؤشر الكثافة المصرفية عائقا للشمول المالي (علياء حسني، ٢٠١٧)

ط-ارتفاع درجة التركز المصرفي والجغرافي للبنوك:

حيث تستحوذ عدة بنوك كبيرة على أكثر من (٥٠٪) من السوق المصرفي من جهة، ومن جهة أخرى تتركز معظم فروع البنوك ووحداتها المصرفية في الأحياء والمناطق الأعلى دخلاً ويندر تواجدها في الأحياء والمناطق الاقل دخلا أو ذات الدخول المتوسطة، وهذا التركز يعوق الشمول المالي بتكدس المعاملات في بنوك قليلة وحرمان البنوك الصغيرة الأخرى منها من جهة، ومن جهة أخرى يكرس التواجد المصرفي جغرافياً في الأحياء الغنية ويهمل الأحياء والمناطق الأقل دخلا.

ى-ارتفاع معدلات الاعالة:

تعاني مصر من مشكلات سكانية كبيرة، لا تقتصر على زيادة السكان أو الانفجار السكاني فحسب، بل تتضمن عادات وتقاليد موروثة مثل كثرة الانجاب، ومن ثم يكون عدد أفراد الأسرة كبيرا، ويرتفع معدل الاعالة في الاقتصاد، وفي ظل انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وانخفاض في مستويات المعيشة، حيث أن المجتمع المصري مجتمًعا فتًيا، حيث تشكل الفئة العمرية أقل من (١٥) سنة ثلث السكان بنسبة (٣١,٣٪) بينما قدرت نسبة السكان من كبار السن (٦٥) سنة فأكثر (٤,٣٪) (الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، ٢٠١٦)

كما بلغت نسبة سكان الحضر حوالي (٤٣٪) بينما بلغت نسبة سكان الريف (٥٧٪) وبلغ معدل الإعالة العمرية لإجمالي الجمهورية (٥٥,٢٪) في يناير (٢٠١٦)، بمعنى أن كل (١٠٠) فرد يعولون (٥٥,٢) فرد، وقد ارتفعت الكثافة السكانية من (٧١,٥) نسمة / كم^{٢}عام (٢٠٠٦) إلى (٨٩,٢) نسمة/ كم^{٢} عام (٢٠١٦)، ومن ثم تنعدم الفرص أمام هؤلاء للحصول على الخدمات المالية والمصرفية لعدم كفاية الدخل بسبب ارتفاع معدل الاعالة. %) (الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، ٢٠١٦)

ك-ضعف الوعي والثقافة المصرفية:

يعد ضعف الوعي والثقافة المصرفية بمثابة العامل الأقل تأثيرا لأنه عامل غير هيكلي، لذا يمكن معالجته واحتوائه بالحملات الاعلانية.

وبرغم من هذه المعوقات التي تحد من انتشار الشمول المالي في مصر، الا أنه خلال السنوات القليلة الماضية قد ظهرت أنماط مختلفة من مُقدِمي الخدمات المالية تتيح إمكانيات جديدة للفقراء من غير المتعاملين مع البنوك، وتتضمن هذه الجهات منظمات غير حكومية،

وجمعيات تعاونية، ومؤسسات لتنمية المجتمعات المحلية، وبنوك تجارية وحكومية، وشركات تأمين وشركات بطاقات الائتمان، فضلاً عن مقدمي الخدمات السلكية واللاسلكية والتحويل البرقي، ومكاتب البريد، وغيرها من الأنشطة التي تتيح الوصول إلى منافذ البيع، و احتواء قطاع كبير من الفقراء بإدراجهم ضمن الشمول المالي المأمول .

ولكن يبقى اتساع رقعة الفقر وانخفاض – وربما انعدام – الدخول بمثابة العائق الرئيسي للشمول المالي، ولقد عملت الدولة على ازاله البعض من هذه المعوقات من خلال الاتفاقية الأخيرة المبرمة مع صندوق النقد الدولي عام (٢٠١٩)، ومن خلال تعزيز الشمول المالي سوف تزول باقي المعوقات تدريجيا داخل الاقتصاد الوطني.

٥-الدعم عبر الأدبيات الاقتصادية المختلفة:

أ- مفهوم الدعم:

تسعي حكومات الدول سواء كانت دول متقدمة أو دول نامية التي تؤمن بفلسفة السوق الحر أو التخطيط المركزي الشامل إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقرية في المجتمع وذلك من منطق دورها في تحقيق أهداف المجتمع مستخدمة في ذلك أشكال الدعم المختلفة باعتباره أحد أدوات السياسة الإنفاقية، لذلك يوجد العديد من أشكال الدعم التي تقدمها حكومات الدول لطبقة محدودي الدخل في محاولة منها لتحسنين الوضع النسبي لدخولهم ومن ثم بلوغ هدف العدالة في توزيع الدخول، وقد تناولت العديد من الأدبيات التعريفات المختلفة للدعم:

يعني الدعم المساعدة والحماية والمساندة تجاه شخص معني أو جهة معينة، أو أن الدعم هو الرعاية الاجتماعية التي تقدمها الحكومة للفقراء ولذوي الدخول المحدودة في شكل توفير الخدمات والسلع التي تساعدهم على إشباع حاجاتهم الأساسية والضرورية وقد تتضمن أيضا تقديم المعونات التي تساعدهم على تنمية قدراتهم وتحسين أوضاعهم المعيشية في الوقت الحالي وفي المستقبل أيضاً.

- طبقاً لتعريف منظمة التجارة العالمية (WTO) يتخذ تعرف المنظمة للدعم نهجاً واسعاً فيما يتعلق بأشكال الدعم الممكنة منها المدفوعات المباشرة، والامتيازات الضريبية، وشراء وتوفير السلع والخدمات سواء كانت للمستهلكين (في شكل تقديم الدولة للسلع بأسعار أقل من الأسعار السائدة في الأسواق) أو للمنتجين (في شكل دعم لبعض عناصر المدخلات أو لبعض الصناعات خاصة المرتبطة بالتصدير).

- أما منظمة الأغذية والزراعة (FAO) فتعتبر أن الدعم هو "البرامج النقدية أو العينية التي تسعي للحد من الفقر من خلال إعادة توزيع الثروة وضامن الحد الأدنى من الرفاهية من خلال توفير الحد الأدنى من التغذية أو مساعدة الأسر على مواجهة المخاطر.

- **البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة** يعرف الدعم على أنه كافة أشكال المساهمات المالية الحكومية التي تقدم ميزة سواء بشكل مباشرة أو غير مباشرة أو من خلال وسيط، وهو بذلك يتضمن السلع والخدمات التي توفرها الحكومة ويتضمن أيضاً التنازل أو الإعفاء من تحصيل إيرادات مستحقة أو قد يكون في شكل دعم الحكومة لأسعار بعض السلع.

- **أما تعريف الدعم من وجهة نظر البنك المركزي الأوروبي** فهو عبارة عن المدفوعات الجارية التي تقدمها الحكومة بدون مقابل إلى المنتجين بغرض التأثير على مستوي الإنتاج أو الأسعار أو عوائد الإنتاج الخاصة بالمشروعات المنتجة للسلع والخدمات المدعومة.

وتعرف الموسوعة البريطانية الدعم على أنه " النفقة الحكومية المباشرة أو غير المباشرة أو الحق الاقتصادي الممنوح أو الامتياز الموجه إلى المشروعات الخاصة أو الأفراد أو الوحدات الحكومية بغرض تحقيق أهداف عامة "

كما يعرف الدعم على أنه "عبارة عن توفير السلع والخدمات الأساسية بأسعار مناسبة للفقراء ومحدودي الدخل"، وهو أيضاً الفرق بين تكلفة السلع والخدمات المدعومة وبين أسعار بيعها للمستهلكين.

ويتضح من خلال التعريفات السابقة لمفهوم الدعم أن تعريف الدعم الذي يتفق وهدف الدراسة يتمثل في شكل مجموعة البرامج الحكومية التي تسعي إلى تحقيق هدف العدالة الاجتماعية والعمل على إعادة توزيع الدخول لصالح الطبقات الفقيرة سواء اتخذت هذه البرامج الشكل العيني أو النقدي للدعم.

ب-أنواع الدعم:

نعرض في هذه الدراسة وجهة النظر التي تقسم الدعم إلى نوعين رئيسين:

أولاً: برامج الدعم العيني:

يعد هذا الشكل من أشكال الدعم الأفضل من وجهة نظر القائمين على اتخاذ القرار السياسي، وهو من إحدى الطرق التي تستخدمها حكومات الدول عندما يعاني اقتصادها من ظاهرة التضخم التي تقلل من القيمة الحقيقية لعملتها الوطنية، وتأخذ برامج الدعم العيني ثلاثة أشكال، **وهي:**

١- **برامج دعم الغذاء:** ويتم تقسيمها إلى أربع أنواع رئيسية وهي:

أ- دعم البطاقات التموينية والتي تتضمن توزيع حجم معين من السلع بأسعار تقل عن الأسعار السائدة في الأسواق، ويتناسب حجم هذه السلع مع عدد أفراد الأسرة.

ب-كوبونات الغذاء حيث تحصل الفئة المستهدفة على كوبونات ذات قيمة نقدية محددة تمكنها من الحصول على مجموعة من السلع بالأسعار السائدة في الأسواق.

ج- برامج التغذية المكملة والتي تأخذ شكل وجبات مدرسية وأغذية الأطفال وتستهدف فئات بعينها مثل طلاب المدارس والأطفال الرضع والأمهات في فترة الحمل.

د- دعم أسعار الغذاء والذي يهدف إلى توفير السلع لكل فئات المجتمع بأسعار مناسبة وبكميات كبيرة وبأسعار أقل من أسعارها السائدة في السوق.

٢- برامج دعم الطاقة: حيث يتم دعم أسعار الطاقة من قبل الحكومة وتسعريها بأقل من تكلفة الإنتاج للطبقات الفقيرة.

٣-برامج دعم الإسكان: وقد تكون إما في شكل تخفيض الفائدة على قروض الإسكان أو تخفيض مستوي الإيجارات، أو قد تأخذ شكل دعم مباشر للمساكن التي توفرها الحكومة أو دعم لصيانة المساكن التي تقيمها الحكومة.

ثانياً: برامج الدعم النقدي:

وتعرف برامج الدعم النقدي على أنها تقديم الأموال إلى فئة معينة من فئات المجتمع أو قد يكون تقديم الأموال لتشجيع بعض أنواع الاستثمارات خاصة المرتبطة بصناعات التصدير حيث تأخذ العديد من الأشكال، **ومنها:**

١- **المساعدات العائلية الخاصة غير المشروطة:** والتي تهدف إلى الحفاظ على حد أدني من الدخل لكل أسرة مع كل طفل جديد، وتمكين الأسرة من إلحاق أبنائها بالتعليم الإلزامي.

٢- **المساعدات الاجتماعية النقدية العامة:** ويكون الغرض منها ضمان مستوي دخل الأفراد بحيث لا يقع الفرد تحت خط الفقر، ويتم منحه للمعاقين وكبار السن من غير القادرين على العمل وأيضاً للأسر أو الأفراد علي حسب مستوي دخولهم أو قدرتهم على الكسب.

٣- **التحويلات النقدية المشروطة:** حيث تقدم الحكومات التحويلات النقدية مشروطة بالتحاق جميع أطفال الأسر المستهدفة بالمدارس وإجراء زيارات دورية للمستشفيات، وتسعي الحكومة من هذه الشروط إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها تقليل التسرب من التعليم وتحسين الأوضاع الصحية وتحسني الأوضاع النسبية لدخول الأسر المستهدفة.

٤- **برامج توليد الدخل:** وتتضمن العديد من البرامج الفرعية من أهمها برامج للفقراء لاستخدامها في شراء الأصول التي تساهم في توليد الدخل، بالإضافة إلى برنامج العمل

العام والذي يتم من خلاله توفير فرص عمل للفقراء القادرين على العمل وذلك في المشروعات كثيفة العمل مثل أعمال البنية الأساسية، على أن يتم دفع الأجور أما في شكل عيني أو نقدي ولكن أقل من مستويات الأجور السائدة.

٦- أهم التجارب الدولية في استخدام الشمول المالي لترشيد مستوي الدعم:

أ -تجربة دولة جنوب إفريقيا:

قامت دولة جنوب إفريقيا بعدة إجراءات نتج عنها تعزيز الشمول المالي لديها، مثل:

١- ألزام البنوك بمنح قروض إسكان بأسعار مقبولة وفقاً لميثاق القطاع المالي لديها.

٢- السماح للحكومة باستقطاع جزء من مرتبات موظفيها لمقابلة أقساط القروض الصغيرة المستحقة عليهم.

٣- القيام بوضع إطار جديد يستهدف التأمين على الأنشطة متناهية الصغر.

٤- أجراء تعديلات علي القواعد البنكية المتبعة لديها والتي تعرف باسم (اعرف عميلك) حيث استطاعت من خلال تلك التعديلات تقديم منتج مالي جديد سمي حسابات "Mzansi" المبسطة للإفراد الذين لم يسبق لهم التعامل مع البنوك وقامت بهذه المبادرة أربع بنوك استهدفت فتح (٢,٢) مليون حساب جديد خلال (٤) سنوات، وقد اعتبرت تلك المبادرة مثال ونموذج ناجح لتطبيق الشمول المالي، ونتج عنها فتح (٦) مليون حساب جديد لأفراد لم يسبق لهم التعامل مع البنوك ومنها(٦١٪) من الشريحة ذات الدخل المنخفض وهي الشريحة المستهدفة وذلك خلال فترة الاربع سنوات المستهدفة وبلغ نصيب حسابات "Mzansi" منها حوالي(٧٢٪) ووفقاً للجهات الرقابية يتضح أن حسابات "Mzansi "كان لها نتائج إيجابية في تعزيز هدف النزاهة المالية، ومن ثم عند تعزيز الشمول المالي في مصر فمن الضروري دراسة تلك التجربة الناجحة وغيرها من التجارب الدولية في هذا الشأن.

ب-تجربة الهند:

بينما كانت الهند من أكثر البلاد اعتماداً علي التعامل النقدي حيث كان يقدر ما يزيد عن (٩٥٪) من المعاملات تتم عن طريق النقد، وما يقرب من (٥٠٪) من السكان ليس لديهم حساب مصرفي، إلا أن الحكومة قررت في نوفمبر (٢٠١٦) إطلاق مبادرة إلغاء الفئات الأكثر شيوعاً من عملة الروبية والتي كانت تمثل (٨٦٪) من العملة المتداولة، وعلي الرغم مما أسفرت عنه تلك المبادرة من خلق عجز مؤقت في الاقتصاد الهندي إلا إنها أيضاً حفزت المجتمع لإيجاد وسائل غير نقدية بديلة للدفع

مثل المحافظ الذكية، وواجهة المدفوعات المتحدة "Unified Payments Interface UPI"، وبيانات الخدمات التكميلية غير المنتظمة"Unstructured Supplementary Service USSD".
وبعرض المحافظ الذكية في الهند فيوجد العديد منها ونعرض منهم ما يلي:
١-محفظة **"بايتم" (Paytem)** الذكية وهي اكبرهم وتتسم **بالخصائص الأساسية التالية:**
أ- أنها لا ترتبط ببنك معين.
ب- لا تشترط حصول العميل علي حساب بالبنك.
ج- لا تشترط حصول المستفيد على حساب بالبنك.
د- لا يخضع البنك لقواعد التعرف علي العميل عند استخدام المحفظة نظراً لأن العميل ليس ملزماً بأن يكون لديه حساب مصرفي.
٢-نظام **مدفوعات المتحدة** وهي نظام دفع عن طريق الهاتف المحمول يسمح للمستخدمين بنقل أموالهم فوراً من بنك إلى آخر مستخدمين هواتفهم الذكية، **وتتسم الواجهة بالخصائص الأساسية التالي:**
أ- لا ترتبط ببنك معين.
ب- تشترط أن يكون للعميل حساب بنكي، أياً كان البنك.
ج- يتبع البنك قواعد التعرف علي العميل عند استخدام الخدمة.
د- لا تشترط أن يملك العميل هاتفاً ذكياً أو يكون متصلاً بالإنترنت.
ه- يمكن ربطها بواجهة المدفوعات المتحدة (Niehasus 1999)

وقد طرحت حكومة الهند برنامج نقل المزايا المباشر في عام (٢٠١٣) ضمن محاولة لإصلاح عملية تحويل الدعم والإعانات، وطبقاً لهذا البرنامج قامت الحكومة بتحويل الدعم مباشرة إلى أفراد الشعب من خلال حساباتهم المصرفية بهدف الحد من التسريبات والمماطلات بالإضافة إلى تعزيز مستويات الشفافية حول برامج الدعم الموضوعية من قبل الحكومية الهندية، والتي تستهدف من خلال هذا البرنامج الوصول إلى المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر باستخدام آلية شاملة للجميع، وتشمل الإعانات التي يغطيها هذا البرنامج معاشات التأمين الاجتماعي، والمنح الدراسية، والتي تم تقديمها تدريجياً في جميع أنحاء البلاد، وفي سبتمبر (٢٠١٥) توسع هذا البرنامج ليشمل دعم المواد الغذائية من خلال مشروع قانون دعم المواد الغذائية، كما تبنت الحكومة مبادرات أخرى لتطبيق برامج الحماية الاجتماعية التي تحقق استهداف الأسر الأكثر فقراً بدلاً من الأساليب التقليدية للدعم السلعي التي تتسم بعدم الكفاءة والإهدار والتسرب وعدم الوصول للفئات المستحقة للدعم، وتشمل سياسات الحماية الاجتماعية وتوسيع قاعدة المستفيدين من معاش الضمان الاجتماعي الذي يعتبر أحد الوسائل الفعالة للدعم النقدي المباشر للأسر الفقيرة، بالإضافة إلى استمرار برامج الدعم والحماية الاجتماعية

الأخرى مثل دعم الغذاء ودعم الزارعين، حيث قدرت تكلفة مشروع الغذاء بـ (١,١٥) تريليون روبية هندية (أي ما يعادل (١٨) مليار دولار) وتشـــير وزارة المالية الهندية أن هذا البرنامج قد أدي إلى انخفاض بيع الغاز المدعم بنسبة تبلغ (٢٤٪) (وهى نسبة كبيرة تصل الى الربع) وذلك نظراً لاستبعاد "المستفيدين غير المباشرين" وقد أدى ذلك الى إلى تحقيق مدخرات كبيرة للحكومة الهندية مما يمهد الطريق لتنفيذ البرامج غير النقدية الناجحة.(IMF, 2018)

وقد انخفضت نسبة تسرب الأموال المخصصة للمعاشات التقاعدية بواقع (٤٧٪) عندما تم سداد هذه المدفوعات من خلال بطاقات ذكية بالبصـــمة الإلكترونية بدلاً من تســليمها نقداً، وأيضـــاً أدي توزيع التحويلات الاجتماعية عبر الهواتف المحمولة إلى تقليص التكلفة المتغيرة لإدارة هذه الإعانات بنسبة (٢٠٪) مما دفع الحكومة الهندية إلى الأخذ بسياسات وضوابط قانونية واقتصادية من أجل تحفيز التحول من الاقتصاد النقدي والذي يعتمد علي النقود السائلة كوسيلة للدفع إلى الاقتصاد غير النقدي والذي ينتقل إلى وسائل ورقية والكترونية بديلة لتحصيل وسداد ثمن السلع والخدمات.

وتشمل آليات السداد البديلة التحويلات البنكية والالكترونية، وبطاقات الائتمان، وبطاقات الخصم، وبطاقات الشحن، والشيكات، والصكوك البنكية، وماكينات الصراف الآلي، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، ونقاط البيع، والنقود المحمولة، والبطاقات الذكية، وغيرها من الوســائل التي تتجنب التعامل النقدي قدر الإمكان. ولا يلغي الاقتصـاد غير النقدي في كل هذه الحالات استخدام النقود كلياً بل يقلص عدد المعاملات النقدية إلى أدني حد ممكن (Khandeller ,1998)

ج-تجربة بنجلاديش:

تمارس لجنة النهوض بفقراء الريف (BRAC) في بنجلاديش (وهي إحدى كبريات المنظمات غير الحكومية علي مســتوي العالم) نشـــاطاتها في (٧٠) ألف قرية و(٢٠٠٠) حي ســكني فقير في بنجلاديش، وتولي اللجنة اهتماماً فائقاً بقضـــيتي الفقر والتنمية علي حد ســـواء، حيث تقدم خدمات التمويل متناهي الصغر والتعليم والرعاية الصحية وخدمات قانونية وتسهيلات تسويقية، ومع ذلك أدركت اللجنة في الثمانينيات أن برامجها للتمويل الأصغر لا تصل إلى الكثيرين من الفئات الأشد فقراً ومن هذا المنطلق قامت في عام (١٩٨٥) اللجنة بعمل شراكة مع حكومة بنجلاديش وبرنامج الأغذية العالمي لانتشال نسبة كبيرة من الفقراء باستخدام برنامج شبكة أمان وطنية تقدم الحكومة من خلالها حصـــة شـــهرية من الحبوب الغذائية إلى الأســر الأشــد فقراً، حيث عملت اللجنة مع كافة الشــركاء المحليين والدوليين علي تقديم تدريباً لتنمية مهارات المواطنين حول استخدام الخدمات المالية الرسمية كخدمات الادخار والحصول علي قروض صغيرة تستهدف تطوير معيشة الفقراء ومساعدتهم علي إيجاد مصـــادر جديدة للعيش الكريم، وفي أقل من (٢٠) عاماً اســـتفاد من تلك البرامج المقدمة من

الحكومة في بنجلاديش حوالي ما يقرب من (٢,٢) مليون أسـرة، وفي عام(٢٠٠٢) عدلت اللجنة نهجها بوضع تعريف أكثر دقة لأشد الناس فقراً وهم الذين ينفقون (٨٠٪) من دخولهم علي احتياجاتهم من الطعام ومن خلال تطبيق مجموعة مدخلات أكثر تسلسلاً وكثافة وبحلول عام (٢٠١٠) وصلت اللجنة إلى نحو حوالي (٣٠٠) ألف أسـرة شـديدة الفقر بإتباعها نهجاً جديداً يعرف باسـم "برنامج مواجهة قيود الحد من الفقر أو اسـتهداف أشـد المواطنين فقراً (CFPR/ TUP) " وتشـير تقديرات اللجنة إلى أن ما يزيد علي (٧٥٪) من تلك الأسـر باتت تتمتع حالياً بالأمن الغذائي ولديها أنشـطة اقتصادية مستدامة تدر لها دخلاً منتظماً، وقد أجريت ثلاث دورات من الاستقصاءات علي مجموعة المشـاركين في تلك البرامج، دورة أسـاسـية أولي في عام (٢٠٠٢)، ودورة أسـاسـية ثانية في عام (٢٠٠٥) ودورة ثالثة في عام (٢٠٠٨).

جدول رقم (١)
برنامج مواجهة قيود الحد من الفقر في بنجلاديش

المحور / البرنامج	النتيجة المستهدفة
الفقر	بدأ بحوالي ٨٥٪ من المشاركين بالبرنامج والذي كان يقدر دخلهم بأقل من نصف دولار يومياً قبل بداية البرنامج، وبمرور الثلاث سنوات الأولي (والتي هي أول دورة أساس للبرنامج المنظم من قبل الحكومة) تجاوز مقدار الدخل المحدد بمقدار النصف دولار على أساس تعادل القوي الشرائية.
الادخار والائتمان	استطاع المشاركون في تلك البرامج المقدمة من قبل الحكومة ادخار أكثر من غير المواطنين المشاركين والمتاح لهم تلك البرامج، حيث قام المستفيدون من البرامج بادخار أموالهم ضمن إطار غير رسمي وهي ممارسة زادت بمشاركتهم في البرامج المقدمة لهم من الحكومة فازدادت نسبة المشاركين الحاصلين على قروض قائمة من (٢٧٪) إلى (٧٧٪) خلال دورتين متتاليتين من بداية تطبيق تلك البرامج.
الصحة	زاد الإنفاق على العلاج الطبي بين المشاركين، كما تحسنت الأوضاع الصحية، حيث أصبح أغلب المشاركين لديهم برامج طبية دورية انخفضت من خلالها الأمراض السارية في بنجلاديش وكذلك الأمراض الناتجة عن سوء التغذية بمقدار (٨٠٪) وأصبح لدي السكان المحلين مستشفيات عامة تقوم بالاطمئنان على صحتهم.
الأمن الغذائي	انخفض العجز الغذائي المزمن بحوالي (٤٧٪) بين المشاركين، كما ارتفع حجم الإنفاق السنوي على الغذاء بمقدار (٩٣٪) وزادت السعرات الحرارية المستهلكة بأكثر من (٢٢٪)، ولاسيما استهلاك الخضروات والبيض واللحوم والسمك.
معدل الخروج من دائرة الفقر التمكين	تخارج من دائرة الفقر (٩٥٪) من المستهدفين من البرنامج على أساس إنجاز المشاركين (٦) من (٩) مؤشرات كالأمن الغذائي، وتنوع مصادر الدخل، وامتلاك الأصول، وتحسن السكن، والتحاق الأطفال بالمدارس. مع نهاية البرنامج شعرت حوالي (٨٣٪) من الأسر المعيشية المستهدفة بمزيد من الثقة فيما يتعلق بالتغلب على الأزمات والوصول إلى الموارد المتاحة في مجتمعاتهم المحلية.

د- تجربة الأرجنتين:

تفاقمت مشاكل البلاد الاقتصادية نتيجة تراجع قيمة عملتها الوطنية (البيزو) بالتزامن مع سوء إدارة الاقتصاد. وشملت مظاهر سوء الإدارة رفع توقعات البنك المركزي الخاصة بمعدلات التضخم وتدخل الحكومة في صرف العملة ما يعكس سوء فهم لديناميكيات الأسواق العالمية. وجاء ذلك في وقت ازدادت فيه هشاشة الوضع المالي بسبب حجم المديونية الضخم المترافق مع عجز في الموازنة الحكومية وميزان الحساب الجاري.

وقد شرعت الارجنتين خطوات الإصلاحية بما فيها رفع أسعار الفائدة بنسبة (٤٠٪) سعياً وراء تحقيق التوازن المالي، وتابع صندوق النقد الولي رغم التحذيرات المتكررة دعمه للواقع المالي المضطرب في الأرجنتين عبر منح القروض ورغم عجز الأخيرة عن الوفاء بالشروط التي يصر عليها الصندوق في كل مرة .في الوقت نفسه، يسعى الصندوق لتنشيط الطلب على خدماته في وقت يتعرض فيه اقتصاد الدول الناشئة لموجة اضطراب، نتيجة الظروف المالية العالمية حيث تحرص الدول الغنية على حلحلة مشاكلها ومنحها الأفضلية على مشاكل غيرها بينما يجتهد الصندوق والأرجنتين للوصول إلى اتفاقية ترضي كلاً منهما. (٨٣).

وهناك ثمة تداخل بين المدفوعات الحكومية للأفراد ومبادرات شبكات الأمان الاجتماعي في الارجنتين فكلاهما يستهدف محاربة الفقراء ومساعدة الطبقات المهمشة بواسطة برامج تسعي إلى تعزيز الحماية الاجتماعية للمهمشين وتخفيض المخاطر التي يتعرض لها الفقراء، وكثيراً ما يذهب جزء كبير من مدفوعات مبادرات شبكات الأمان والضمان الاجتماعي إلى الفئات غير المستهدفة أو المستحقة منها علي سبيل المثال توزيع المواد الغذائية وبرامج التغذية المدرسية وبرامج الدعم الموجه للأسعار مثل نظام التوزيع العام والذي يبيع مواد غذائية أساسية مدعمة قيمتها (٣,١) مليار دولار عن طريق (٤٧٨) ألف متجر من المتاجر التي تبيع بأسعار عادلة، وكذلك خدمات الإعفاء من رسوم الخدمات الضرورية والتي تقدم ضمن المزايا غير النقدية للفقراء مما دفع الحكومة إلى تبني نظم المدفوعات الالكترونية لتنظيم وتقنين مدفوعات الدعم المقدمة للأسر الفقيرة.(Debla Nourris, 2015)

ويلاحظ أن بطاقة الخصم الالكترونية التي يشمل عليها برنامج ربات البيوت **Jafes Y Jafes de" Hogar "**غير قابلة لإعادة تحميل الرصيد إلا بواسطة الحكومة، ولابد هنا من سحب ما فيها من أموال المساعدة الحكومية في غضون شهرين وإلا فسيفقدها المتلقي، وهنا يبرز دور الشمول المالي في التجربة الأرجنتينية في التركيز علي فئات مهمشة شديدة الفقر في حاجة ملحة لهذه المساعدات الحكومية وبالتالي نجاح هذه التجربة مرتبط بما قدمته للمواطنين المحليين من تخفيض نسبة الفقر ومساعدة المهمشين والفقراء عبر استخدامها للخدمات المالية الحديثة والتي لم تكن تقدم من قبل.

٧- تحليل دور الشمول المالي في ترشيد الدعم في الاقتصاد المصري:

أ- الدعم خلال الفترة الأولي (١٩٩١-٢٠٠٠):

(١) دعم المواد البترولية:

يحتل تخفيف العبء المالي لنظام الدعم والحاجة لتطويره مرتبة متقدمة ضمن أولويات الحكومة في تحسين وضبط أوضاع المالية العامة خاصة في ضوء زيادة تكاليف الدعم بمرور الوقت، مما يشجع على الاستهلاك المفرط ولا يحقق العدالة الاجتماعية المرجوة، كما يؤدى إلى إهدار الموارد العامة التي يمكن استغلالها بصورة أفضل في تلبية المتطلبات الاجتماعية المتزايدة. (كريمان حمدي ،٢٠١١)

(٢) دعم السلع التموينية:

بدأت الحكومة المصرية تطبيق سياسة الدعم لبعض السلع الغذائية أثناء الحرب العالمية الثانية وذلك بهدف محاربة السوق السوداء وتم إصدار بطاقات تموينية تضمنت حصول العائلة علي الحد الأدنى من السلع الضرورية بأسعار محددة وقد أنشأت وزارة خاصة وأجهزة عديدة للإشراف علي توزيع السلع التموينية، علي الرغم من انتهاء الحرب العالمية الثانية وافتراض انتهاء دور تلك الأجهزة، إلا أنها استمرت وتوسعت مع زيادة تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي منذ أوائل الستينات، وتوسع هذا النظام في السبعينات ليشمل تقديم سلع إضافية بخلاف السلع الأساسية التي قام عليها الدعم وتمثلت في الفول والعدس والأسماك واللحوم المجمدة والدجاج، وكان من الطبيعي أن تصل تكلفة الدعم إلى أرقام قياسية، مما دفع الحكومة عام (١٩٧٧) باتخاذ قرارات تهدف الحد من تكلفة الدعم والذي قابلها أحداث شغب وإضرابات كرد فعل لهذه القرارات ودفعها بالتراجع عن قراراتها ودفعت بسلع غذائية جديدة تصل إلى (٢٠) سلعة مختلفة، وغطي الدعم نحو (٩٠٪) من عدد السكان، وفي الثمانينات خضع نظام الدعم لسلسلة من التطورات، حيث قامت الدولة بعدة إجراءات بهدف تقلص دعم السلع الغذائية كانت أهمها (فوزي رزق، ١٩٩٨)

١- تقسيم المنتفعين من حاملي البطاقات التموينية في عام (١٩٨١) إلى فئتين وهما حاملي البطاقات الخضراء والذين يتمتعون بدعم كامل، وحاملي البطاقات الحمراء والذين يتمتعون بدعم جزئي.
٢- زيادة أسعار السلع التموينية المدرجة في البطاقات وتقليص عدد المنتفعين من الدعم إلى جانب تقليص عدد وكمية السلع المدعومة منذ منتصف الثمانينات.
٣- الامتناع عن إضافة المواليد الجدد إلى البطاقات التموينية.

ب- دور الشمول المالي في ترشيد الدعم خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٨):

(١) دعم المنتجات البترولية خلال (٢٠٠٠-٢٠٠٨):

أصبحت زيادة الدعم أحد العوامل الرئيسية التي تحول دون ضبط أوضاع المالية العامة، وأدت إلى ارتفاع عجز الموازنة في الآونة الأخيرة، فإن الزيادة في النفقات الأولية فاقت الزيادة في الإيرادات، الأمر الذي نتج عنه زيادة العجز في الآونة الأخيرة وتراجع الزيادة في النفقات الأولية إلى زيادة حجم الدعم مؤخراً (عبد الرحيم، ١٩٩٢)

ومع التزايد الملحوظ في مخصصات الدعم بشكل لا يمكن للهيئة العامة للبترول تحمله نتيجة الزيادة الكبيرة في الأسعار العالمية للبترول في السنوات الأخيرة فإن نتائج أعمال الهيئة العامة للبترول كانت تسفر حتماً علي تحقيق خسائر صافية، وبناء عليه اتجهت الحكومة إلى إظهار دعم المنتجات البترولية كبند صريح لأول مرة في موازنة العام المالي (٢٠٠٥-٢٠٠٦)، حيث بات من الصعب إخفاء فاتورة هذا الدعم في التزايد المستمر في الأعباء المترتبة عليه سواء علي الهيئة المصرية العامة للبترول أو علي مالية الدولة ويمكن ملاحظة تطور الدعم للمنتجات البترولية كما بالجدول التالي (عبد المجيد، ١٩٨٥)

جدول رقم (٢)

تطور دعم المنتجات البترولية في الموازنة العامة للدولة

خلال الفترة (٢٠٠٦/٠٥-٢٠١٤/٠١٣) " مليون جنيه "

السنة	قيمة الدعم	مقدار التغير
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٤١٧٧٨	-
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٤٠١٣٠	-١٦٤٨
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٦٠٢٤٩	٢٠١١٩
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٦٢٧٠٣	٢٤٥٤
٢٠١٠/٢٠٠٩	٦٦٥٢٤	٣٨٢١
٢٠١١/٢٠١٠	٦٧٦٨٠	١١٥٦
٢٠١٢/٢٠١١	٩٥٥٣٥	٢٧٨٥٥
٢٠١٣/٢٠١٢	١٢٠٠٠٠	٢٤٤٦٥
٢٠١٤/٢٠١٣	٩٩٥٩٥	-٢٠٤٠٥

المصدر: البيانات المالية للسنوات الموازنة، وتقارير البنك المركزي، سنوات مختلفة.

وتبين من الجدول رقم (٢) ارتفع قيمة الدعم من في موازنة عام (٢٠٠٥-٢٠٠٦) وبشكل تدريجي من (٤١٧٧٨) مليون جنيه بسبب زيادة الاستهلاك والإفراط في عملية التهريب في ظل غياب المسائلة والشفافية إلا أنه انخفض في الموازنة التالية لعام (٢٠٠٦-٢٠٠٧) بسبب انخفاض أسعار البترول في العالم إلا أنه واصل ارتفاعه وقد وصل الدعم إلى أعلي مستوي له في العام المالي (٢٠١٢-٢٠١٣) نتيجة ارتفاع أسعار البترول إلى (١١٠) دولار للبرميل، مما أثر علي زيادة مقدار الدعم الموجه لقطاع الطاقة، وذلك قبل تطبيق أسعار البترول الجديدة وانخفض في العام الذي يليه أثر تطبيق أسعار البنزين والسولار الجديدة.

ويؤدى دعم الطاقة أيضاً إلى تفاقم الصعوبات التي تواجهه البلدان في تعاملها مع تقلب أسعار الطاقة الدولية، ويتأثر ميزان المدفوعات لدي عدد كبير من البلدان المستوردة للطاقة بزيادات الأسعار الدولية ويمكن موازنة هذه الآثار بالسماح بارتفاع أسعار الطاقة المحلية تمشياً مع الأسعار الدولية، ربما مع تنفيذ آلية تمهيد لتجنب حدوث تغيرات مفرطة في الأسعار المحلية، كذلك وينشئ دعم الطاقة تشوهات تضر بالاقتصاد، حيث يقيد الاستثمار في قطاع الطاقة، وكذلك يؤدى دعم الطاقة إلى تحويل الموارد العامة بعيداً عن الإنفاق الذي يعزز النمو الأكثر شمولاً، ففي مصر بلغ مجموع دعم الطاقة أضعاف ما يتم إنفاقه علي التعليم والصحة والبحث العلمي(الدمرداش، ٢٠٠٠)

وقامت وزارة المالية ومن خلال مشروع الموازنة العامة لعام (٢٠٠٧) بوضع استراتيجية وذلك بإعادة هيكلة الدعم خاصة دعم المواد البترولية ودعم السلع التموينية والتأكيد على منع الوساطات في عمليات توزيع هذا الدعم والتأكيد أيضا على أهمية قصر هذا الدعم على مستحقيه. (محمد يونس،٢٠١٢)

ومازال الجزء الأكبر من دعم المنتجات البترولية والغاز الطبيعي موجهاً لأصحاب الدخول المرتفعة، حيث تضمنت الموازنة العامة حصول أعلي شريحتي دخل في المجتمع المصري علي (٥٤٪) من هذا الدعم في حين أن أقل شريحتي دخل تحصلان معاً على (٢٩٪) فقط، وهو ما يثبت أن الأغنياء تستفيد أكثر من الفقراء المستهدفين أساساً بالدعم (نيكولاس، ٢٠٠٠)

ج- دعم السلع التموينية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٨):

ويتضح من جدول رقم (٤) بداية من موازنة عام (٢٠٠٠-٢٠٠١) وحتى موازنة عام (٢٠٠٩-٢٠١٠) ارتفاع قيمة الدعم الموجه للغذاء نتيجة زيادة الاستهلاك ونمو التدريجي السكان وعدم استخدام منظومة الغذاء بشكل سليم، وإعادة بيع السلع التموينية والغذائية خارج منظومة التموين الحكومية للمطاعم والفنادق في السوق السوداء.

جـدول رقـم (٣)

تطور قيمة الدعم للسلع التموينية خلال الفترة (٢٠٠/٠١-٢٠١٤/٠١٣) " مليون جنيه "

البند	السلع التموينية	مقدار التغير
٢٠٠٢	٤٤٣٤	-
٢٠٠٣	٥١٦٩	٧٣٥
٢٠٠٤	٨١٨٩	٣٠٢٠
٢٠٠٥	١١٢٠٣	٣٠١٤
٢٠٠٦	٩٤٠٧	١٧٩٦-
٢٠٠٧	٩٤٠٦	١-
٢٠٠٨	١٦٤٤٥	٧٠٣٩
٢٠٠٩	٢١٠٧٢	٤٦٢٧
٢٠١٠	١٦٨١٩	٤٢٥٣-
٢٠١١	٣٢٧٤٣	١٥٩٢٤
٢٠١٢	٣٠٢٨٢	٢٤٦١-
٢٠١٣	٣٢٥٥١	٢٢٦٩
٢٠١٤	٣٠٨٣٤	١٧١٧-

المصدر: البيانات المالية للسنوات الموازنة، وتقارير البنك المركزي، سنوات مختلفة.

وعلي الرغم أنها مخصصة لشرائح معينة من المواطنين ونتيجة لعدم وعي المواطنين بدور الدولة وطريقة الدعم المقدمة ورغبة بعض رجال وأصحاب المصالح في تكوين ثروة طائلة كان يعاد بيع تلك السلع التموينية المخصصة للفئات غير القادرة بأسعار أعلي من قيمة الحقيقية الفئات المقدمة لها. (لبني أحمد، ٢٠٠٥).

د-أثر تطبيق الشمول المالي على منظومة الدعم خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٨:

(١) دعم المنتجات البترولية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٨:

أطلقت الحكومة المصرية حملة لتشجيع المحافظة على الطاقة وأعلنت البدء في استيراد كميات من الغاز لسد الفجوة في الإمداد المحلي إلا أن الحل الوحيد المستدام لهذه المشكلة هو خفض فاتورة الدعم الباهظة حتى يتسنى للحكومة تطبيق استراتيجية الإصلاح الاقتصادي التي بدأ تنفيذها في موازنة (٢٠١٤-٢٠١٥).

ومع تطبيق الشمول المالي علي منظومة الدعم، حيث بدأت الدولة بتطبيق نظام الكروت الذكية لتوزيع السولار والبنزين (والتي لم تطبق حتى الآن) بهدف منع التهريب وبناء قاعدة بيانات عن الاستهلاك والتوزيع دون وضع حدود للكميات أو الأسعار في البداية، وبحيث يستخدم هذا النظام كأداة لاستهداف الدعم وضمان وصوله لمستحقيه وجعل الكميات المستخدمة من المحروقات قاصرة علي الاستخدامات الفعلية للمواطنين، حيث انخفض قيمة الدعم المقدم في موازنة للدولة لعام (٢٠١٢-٢٠١٣) من (١٢٠) مليار جنيه إلى (٩٩,٥٩) مليار في موازنة عام (٢٠١٣-٢٠١٤) وبالتالي تطبيق منظومة الكروت الذكية سيساعد في تقليل الدعم الموجه للمنتجات البترولية والقضاء علي ظاهرة السوق السوداء وتهريب المنتجات البترولية المدعومة إلى أفراد وجهات غير معلومات وغير مستهدفة من برامج الدعم المقدمة من الحكومة (عبد الله شحاتة ،٢٠٠٦)

وقد تم إبرام اتفاق في عام (٢٠٠٥) بين وزارة المالية (ممثلة في بنك الاستثمار القومي) ووزارة البترول (ممثلة في الهيئة المصرية العامة للبترول) لتنظيم تسوية حساب الدعم بين بنك الاستثمار القومي والهيئة المصرية العامة للبترول كل ثلاثة أشهر على أن تلتزم الهيئة بموافاة البنك بمستندات شراء المنتجات البترولية وبيانات التكلفة الفعلية، كذلك مستندات البيع عن الفترة المتفق عليها (كريمان حمدي، ٢٠١١).

جدول (٤)
أنواع الدعم ونسبته من إجمالي الدعم طبقاً للموازنة العامة في مصر
(٢٠١٤/٢٠١٣)

بنود الدعم	بالمليون جنيه	النسبة من إجمالي الدعم
دعم السلع التموينية	٣١,٥٥٧,٠٠٠	١٧,٦٦
دعم المواد البترولية	١٠٠,٢٥١,٠٠٠	٥٦,١١
دعم المزارعين	٣,٣٥٣,٠٠٠	١,٨٨
دعم الكهرباء	٢٧,٢٤٢,٠٠٠	١٥,٢٥
دعم نقل الركاب	١,٤٨٨,٠٠٠	٠,٨٣
دعم التأمين الصحي والأدوية	٨١١,٠٠٠	٠,٤٥
دعم الإسكان	١٥٠,٠٠٠	٠,٠٨
دعم مياه الشرب	٧٥٠,٠٠٠	٠,٤٢
باقي برامج الدعم	١٣,٠٥٣,٠٠٠	٧,٣١
الإجمالي	**١٧٨,٦٥٥,٠٠٠**	**١٠٠**

المصدر: وزارة المالية والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن موازنة ٢٠١٥-٢٠١٦.

ومن الجدول السابق يتضح أن دعم المنتجات البترولية يمثل نحو (٥٦,١١٪) من إجمالي قيمة الدعم يليه دعم السلع التموينية الذي يمثل نحو (١٧,٦٦٪) من إجمالي الدعم ودعم الكهرباء الذي يمثل نحو (١٥,٢٥٪)، ولذلك يتم تقسيم الدعم الظاهر في الموازنة العامة للدولة إلي:

١- دعم المواد البترولية.
٢- دعم السلع التموينية.
٣- دعم الكهرباء.
٤- الأنواع الأخرى من الدعم

(٢) دعم السلع التموينية الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٨):

يظهر جدول (٤) بداية لانخفاض قيمة الدعم خلال موازنات الأعوام المالية (٢٠١١-٢٠١٢)، (٢٠١٢-٢٠١٣)، (٢٠١٣-٢٠١٤)، من إجمالي (٣٢٧٤٣) مليون جنيه لكنه انخفض في موازنة العام التالي نتيجة عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية وارتفع في موازنة عام (٢٠١٢-٢٠١٣) إلى (٣٢٥٥١) مليون جنيه لرغبة الحكومة في كسب التأييد الشعب إلا انه قد انخفض قيمة الدعم

المقدم بالنسبة للسلع التموينية إلى (٣٠٢٨٢) مليون جنيه وذلك كنتيجة لاستخدام الكروت الذكية في توزيع السلع التموينية والخبز.

ويبلغ إجمالي الدعم في مصر شامل الوقود والغذاء نحو (١٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي، و(٢٠٪) على الأقل من إجمالي النفقات، حيث أن مصر تنفق سبع مرات أكثر على دعم الوقود من على الصحة وكان الدعم يستفيد منه الأغنياء أكثر من الفقراء، حيث ذهبت استحوذ أغني (٥٪) من السكان على (٦٠٪) من دعم الوقود في حين تلقي أفقر خمس (٥٪) من السكان (٧٪) فقط من الدعم لذا سعت الحكومة إلى تخفيض دعم. (Shehata, Abd Allah, 2007)

٨- الشمول المالي كآلية لإصلاح منظومة الدعم الكلية:

لتحقيق الرقابة والمساءلة كأحد مستهدفات تطبيق الشمول المالي تم تدشين منظومة البطاقة الذكية لتوزيع السلع التموينية وذلك لضمان توصيل الدعم لمستحقيه وإحكام الرقابة والمساءلة علي الدعم المقدم من الحكومة من خلال نقاط التوزيع الكترونية ويلي هذا الإجراء إدخال منظومة دعم الخبز لاحقاً علي البطاقة التموينية الذكية لنفس الهدف والذي حقق وفر كبير في استهلاكه، أما فيما يخص توزيع المواد البترولية تم إعداد منظومة مماثلة متمثلة في الكارت الذكي والذي تم تطبيقه بين جهات إنتاج وتوزيع المواد البترولية يليه تشغيل منظومة الكارت الذي لتوزيع المنتجات البترولية (بنزين – سولار) بين قائدي السيارات وجهات التوزيع كما في الشكل التالي:

(مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١١)

شكل رقم (١)

الشمول المالي كآلية لإصلاح منظومة الدعم

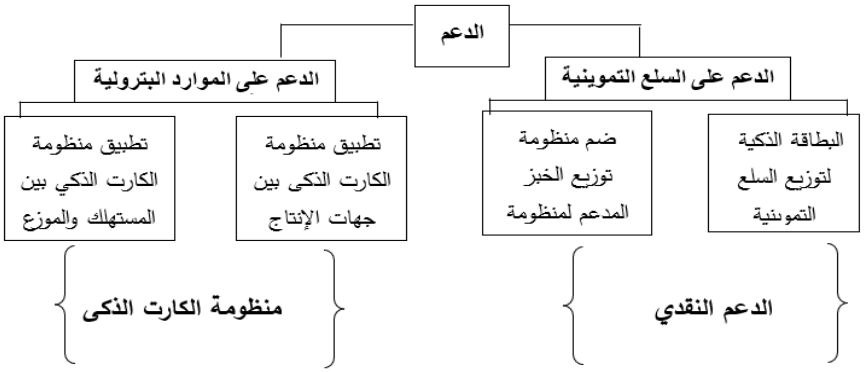

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية عام ٢٠١٥/٢٠١٤.

ويتطلب إصلاح منظومة الدعم في مصر ضوء تطبيق الشمول المالي التركيز على محورين وهما إصلاح منظومة دعم الطاقة متمثلاً في دعم المنتجات البترولية وإصلاح منظومة دعم الغذاء باعتبارهما أكثر بندين من بنود الدعم تكلفة وأحد أهم مسببات العجز في الموازنة العامة، وبالتالي عند بحث الكيفية التي يتم بها إصلاح منظومة الدعم (البدويهي، ٢٠٠٨).

٩-آليات الشمول المالي للتغلب على معوقات إصلاح منظومة الدعم:

للتغلب على معوقات إصلاح منظومة الدعم قامت الدولة بتوفير قاعدة بيانات عن قيمة ومستفيدي الدعم عبر الحسابات البنكية، فالمعلومات التي يتم الحصول عليها عن مقدار الدعم الكلي المقدم وعدد المستفيدين (من خلال الحسابات البنكية النشطة المملوكة للأفراد) أحد الدعائم الأساسية لإصلاح منظومة الدعم، وهنا يبرز دور الشمول المالي في حصر كافة أوجه الدعم وتحديد القيمة المالية لكل بند من بنوده والإفصاح عنها في تقارير الموازنة، والقضاء علي الدعم الخفي وفي الجانب الآخر إعداد قاعدة بيانات بالمستفيدين من الدعم من خلال الحسابات الرسمية المملوكة لكافة الأفراد في البنوك والقنوات المالية الرسمية وإصدار كروت ذكية خاصة بالفئات المستهدفة التي حددتها الدولة من خلال الحسابات البنكية وفقاً لمستوي دخول هذه الفئات، وقد بدأت الحكومة المصرية ذلك من خلال محورين الأول دعم المنتجات البترولية بإعداد مشروع الكارت الذكي لتوزيع المنتجات البترولية والثاني مراجعة قواعد بيانات المستفيدين من البطاقات التموينية Mohan Rekesh, (2006)

شكل رقم (٢)

دور الشمول المالي في إصلاح منظومة الدعم

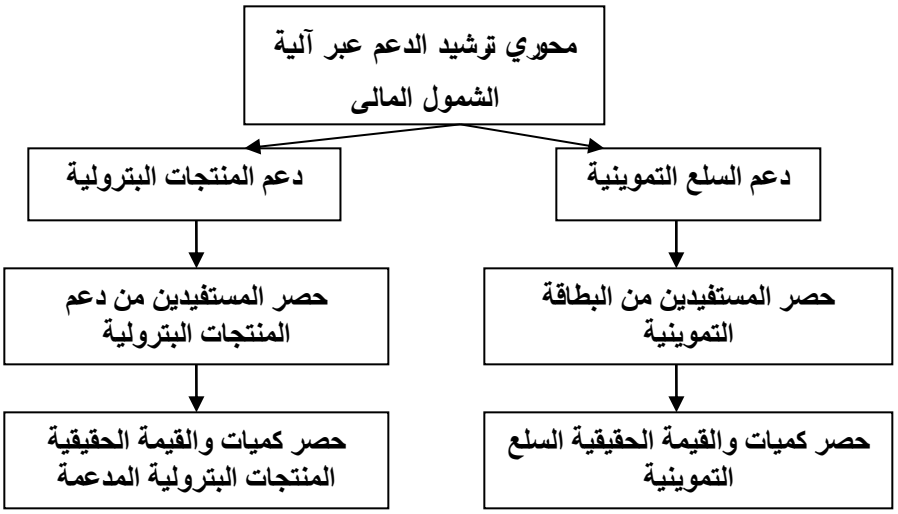

المصدر: إعداد الباحث

أ- آليات الشمول المالي لإصلاح منظومة دعم السلع التموينية:

تتضمن تلك الاليات عدة محاور منها محور إصلاح نظام البطاقة التموينية وذلك من خلال تسجيل جميع المستفيدين علي قاعدة بيانات دقيقة وحذف غير المستحقين من خلال الاستعانة بحركة دخول وخروج الأموال من الحسابات البنكية لكافة أفراد المجتمع، وذلك لتحديد الفئات المستهدفة والأولي بتقديم الدعم وإصدار كروت ذكية خاصة للفئات المستهدفة حتى تتمكن من الحصول علي الدعم، وبالفعل بدأ استخدام الكارت الذكي في توزيع السلع التموينية وكذلك صرف الخبز علي البطاقة الذكية دون غيرها وذلك بتشديد الرقابة الإلكترونية وقد تحول نظام الدعم من النظام السلعي إلى الدعم النقدي بحيث يكون علي المواطن اختيار السلع المناسبة له دون غيرها وأيضاً عمل ذلك علي تشديد الرقابة علي جهات الصرف وقد حقق مشروع البطاقة الذكية نجاحاً كبيراً من حيث حصر الكميات المنصرفة والمستفيدين الحقيقيين وتقليل مجال تسريب السلع التموينية. (Mohan Rekesh, 2006)

ب- آليات الشمول المالي لإصلاح منظومة دعم الطاقة:

انتهت الحكومة من منظومة الكروت الذكية وإعداد قاعدة بيانات دقيقة وتفصيلية ومحدثة بخصوص استهلاك الطاقة والمواد البترولية، اعتماداً على الحسابات الرسمية المملوكة لكل الأفراد داخل المؤسسات المالية الرسمية بالإضافة إلى إعداد تصور عام وعلمي متكامل يخص ترشيد دعم الطاقة وهذا على الرغم من عدم تفعيل النظام بشكل كامل حتى الآن، إلا أنه في طريقه إلى التفعيل ومن المتوقع منه تحقيق نتائج إيجابية، كما حققت في مشروع الكارت الذكي للسلع التموينية (وفاء حمدوش، ٢٠١٧).

١٠-خطة البنك المركزي المصري لتعزيز الشمول المالي:

للبنوك المركزية على مستوى العالم دور رائد في تحقيق مبدأ الشمول المالي لوجود علاقة وثيقة بينه وبين الاستقرار المالي، حيث يقوم البنك المركزي بقيادة عملية تعزيز الشمول المالي في مصر من خلال عدة محاور تتلخص في العمل على تهيئة بيئة تشريعية وبنية تحتية مالية مناسبة لتلبية متطلبات الشمول المالي، وتحقيق الحماية المالية للمستهلك لزيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي، بالإضافة إلى تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبى احتياجات كافة فئات المجتمع، إلى جانب الاهتمام بالتثقيف والتوعية المالية، وذلك من خلال عده محاور نذكر منها:

أ-اضافه التعليمات الجديدة الخاصة بتقديم خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول والتي تضمنت توسيع نطاق مقدمي الخدمة للوصول لأكبر عدد ممكن من المواطنين، وإمكانية تقديم خدمات مالية

جديدة عن طريق الهاتف المحمول، مثل صرف الرواتب، وتحصيل الفواتير، وأيضاً المدفوعات الحكومية.

ب- إصدار القواعد المنظمة لتقديم الخدمات المصرفية عن طريق الإنترنت والتي قامت بوضع إطار عمل للبنوك للتحكم في تقديم الخدمات المصرفية َعبر الإنترنت حيث تطرقت التعليمات إلى المخاطر المصاحبة للتعاملات البنكية عبر الإنترنت وسبل الحد منها، بالإضافة إلى الضوابط الرقابية الخاصة بتقديم تلك الخدمات وأمن المعلومات، أخذاً في الاعتبار أن إصدار تلك التعليمات يسهم بشكل كبير في الوصول لعدد أكبر من العملاء من مستخدمي الوسائل التكنولوجية الحديثة.

ج-أصدر البنك المركزي العديد من التعليمات التي تستهدف تعزيز الشمول المالي بطريقة مباشرة وغير مباشرة، كان من أهمها تعليمات فتح الفروع الصغيرة للبنوك والتي صدرت في ديسمبر (٢٠١٤) للتوسع في تقديم الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة والتجزئة المصرفية والتي تحقق للبنوك اتساع في دائرة نشاطها يشمل قاعدة أكبر من العملاء مع تنوع في شرائح المجتمع في المناطق التي سيتم فتح تلك الفروع فيها متضمنة خفض قيمة رأس المال المطلوب لدى إنشاء فروع صغيرة جديدة مثل اتاحه التمويل وتطوير محفظة القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة حيث يتضح من الشكلين التاليين زياده في محفظة القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة بقيمه (٢٨) مليار جنيه كما يبين الزيادة في عدد الشركات في عام (٢٠١٦) عنه في (٢٠١٥)، وطبقا للتقارير فقد استفادت اكثر من (١٦) الف شركه من المبادرة . (دينا عبد الفتاح، ٢٠١٧)

(شكل ٣)

حجم تمويل محفظة القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة.

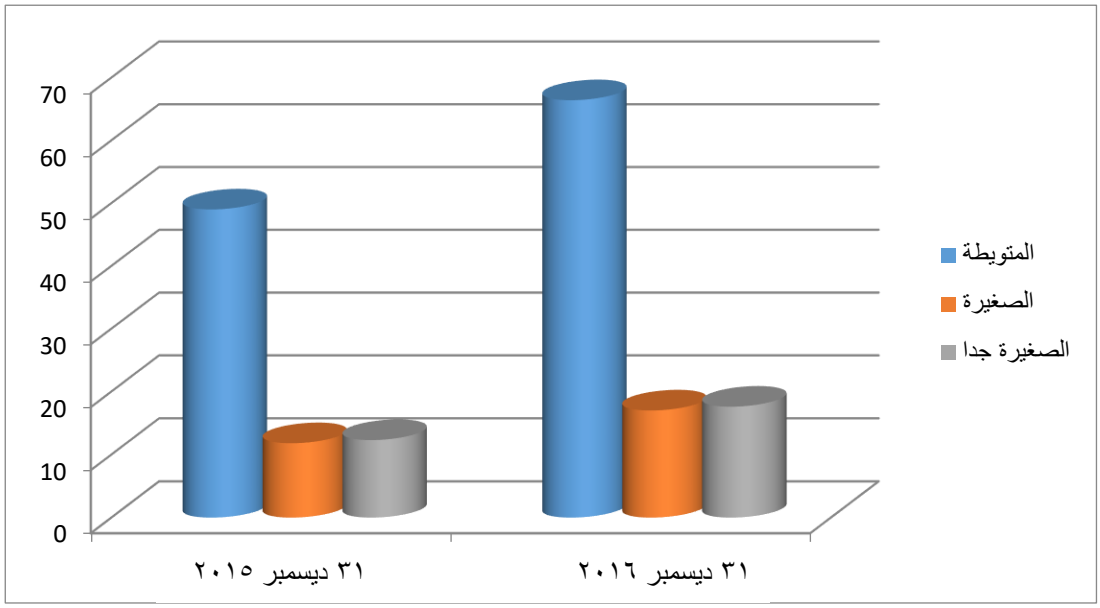

المصدر:

www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/AnnualReport.aspx

(شكل ٤)
رسم بياني يوضح مقارنة بين عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة عن عام (٢٠١٥) وعام (٢٠١٦)

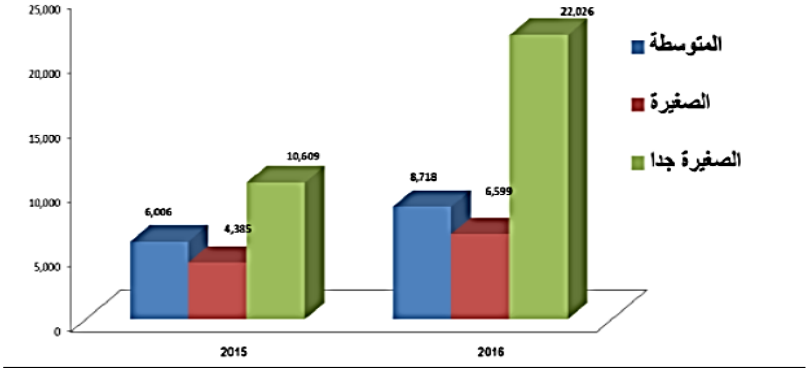

المصدر: تقرير البنك المركزي (٢٠١٦)

كما أطلق البنك المركزي عام (٢٠١٨) مبادرة الشمول المالي بالتنسيق مع جميع البنوك العاملة في مصر وعددها (٣٩) بنك، تحت عنوان "حساب لكل مواطن"، ودعا البنك المركزي المصارف إلى تسهيل فتح حسابات بالبنوك للمواطنين دون حد أدنى لفتح الحساب، مشدداً على ضرورة الوجود في الأقاليم والمناطق النائية والمدارس والنوادي والجمعيات الأهلية لتوعية المواطنين بالمشاركة في المبادرة (البنك المركزي، ٢٠١٧)

وأقام البنك عدة مبادرات لدعم الشمول المالي من خلال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومنحها تسهيلات ائتمانية بنسبة (٥٪) إضافة إلى ذلك تخصيص محافظ ائتمانية بالبنوك للمشروعات متناهية الصغر، وتمويل مشروعات الصناعة والتصنيع الزراعي والطاقة المتجددة، فضلاً عن مبادرة التمويل العقاري التي خصصت لها البنوك ما يقرب من (٧) مليارات جنيه، وتقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وأجهزة المحمول، كما أن البنك قام بتمويل (١٧) ألف مشروع بقيمة (١٩) مليار جنيه ضمن خطة البنك لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن فتح (٨١) ألف حساب بنكي خلال الأسبوع الأول من مبادرة الشمول المالي، واصبح (٣٢٪) فقط من المواطنين يملكون حسابات بنكية، مشيراً إلى ضرورة زيادة تلك النسبة من خلال مبادرات المركزي وسياسات الإصلاح

المصرفي، كما أن حجم الإقراض والائتمان من البنوك يتراوح بين (٤٠٪-٤٥٪) من إجمالي المحفظة المالية للبنوك.(البنك المركزي، ٢٠١٧)

شكل رقم (٥)

يوضح عدد فروع البنوك العاملة في مصر في الفترة من عام (٢٠١٠) الى عام (٢٠١٩)

المصدر: البنك المركزي المصري.

شكل رقم (٦)
يوضح مكونات احتياطي النقد الأجنبي لمصر خلال عام (٢٠١٩)

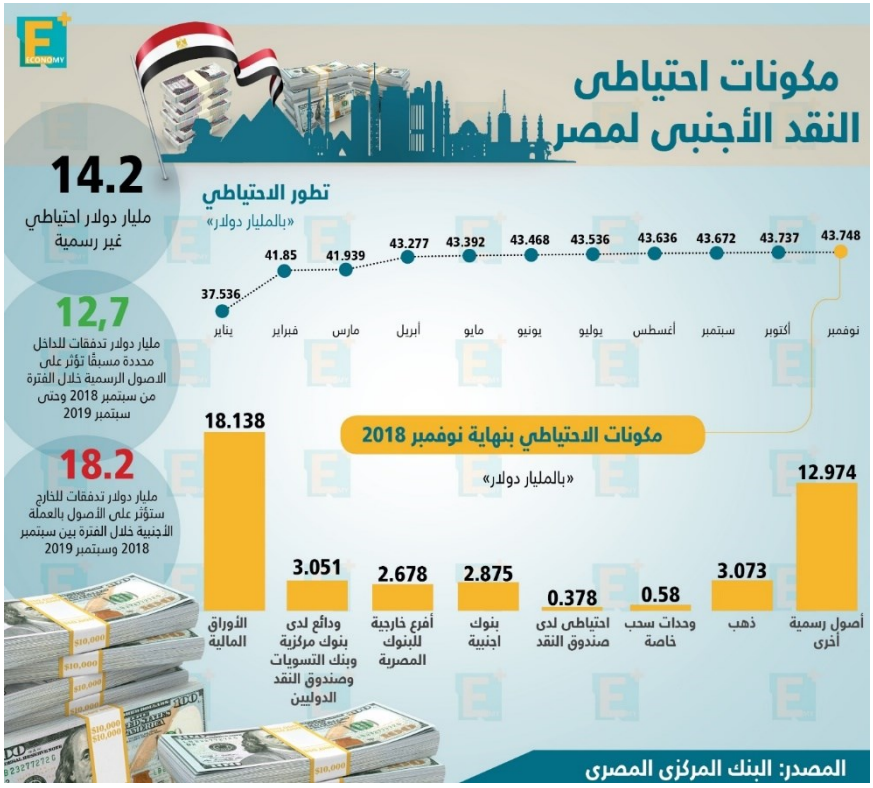

المصدر: البنك المركزي المصري.

شكل رقم (٦)

يوضح معدل البطالة السنوي في المدة من عام (٢٠٠٦) الى عام (٢٠١٩)

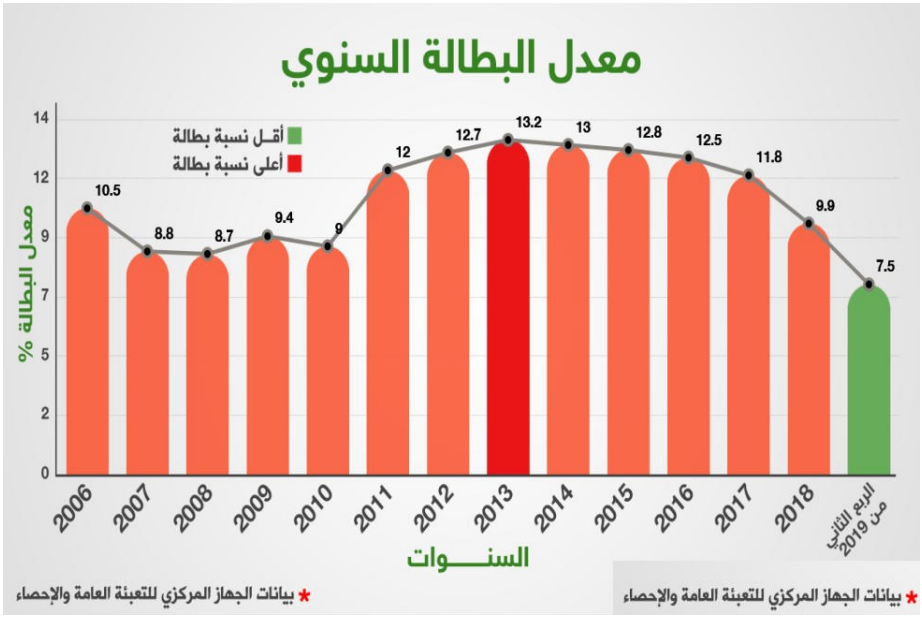

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

شكل رقم (٦)
مقارنة تطور هيكل المصروفات العامة
في المدة من عام (٢٠٠٨-٢٠٠٩) الى عام (٢٠١٤-٢٠١٥)

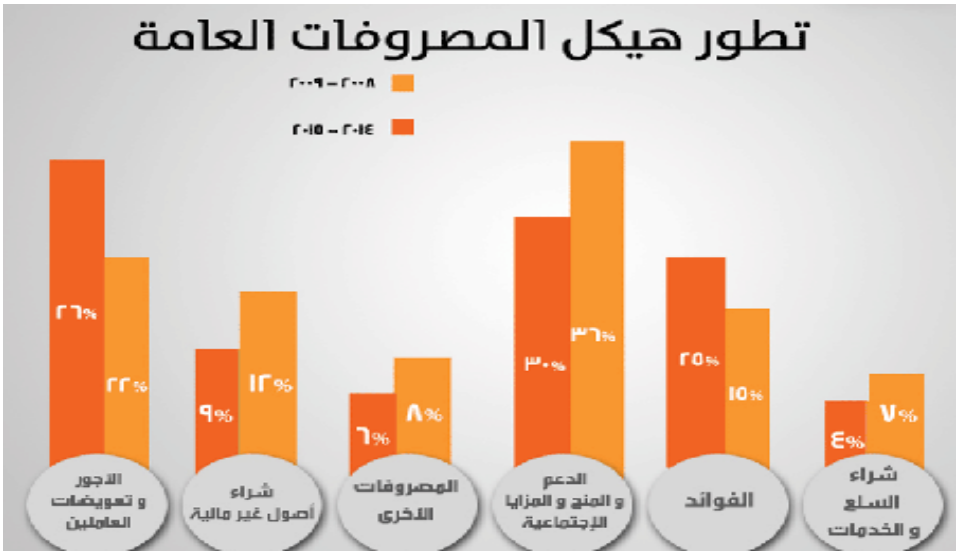

المصدر: موقع وزارة المالية المصرية.

شكل رقم (٧)
مقارنة تطور نصيب الفرد من أجمالي المصرفات العام
في المدة من عام (٢٠٠٨-٢٠٠٩) الى عام (٢٠١٤-٢٠١٥)

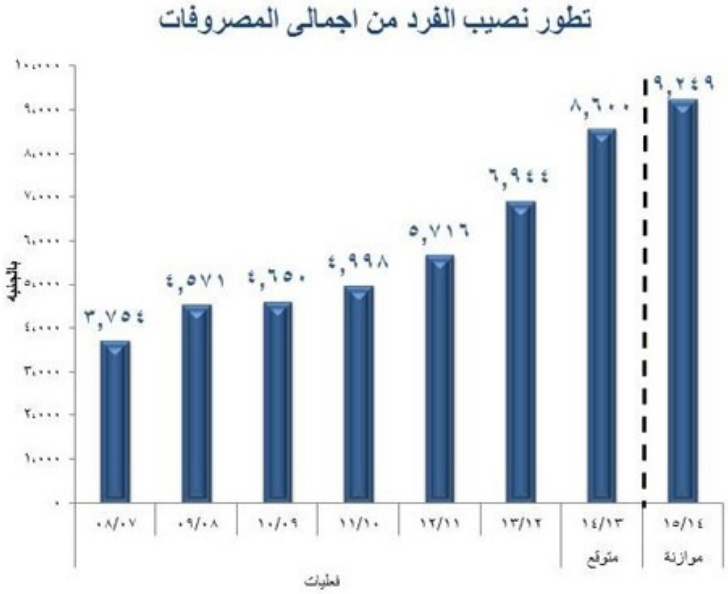

المصدر: موقع وزارة المالية المصرية. (٨٧)

-وبناء على ما تقدم وما تم عرضه في البنود السابقة تتحقق صحة فروض البحث كالاتي:
الفرض الأول والذي ينص على: "هناك أثر إيجابي لتطبيق الشمول المالي على إصلاح وترشيد منظومة الدعم" وهذا ما حدث بالفعل في المنظومة الاقتصادية المصرية في الآونة الاخيرة وما لمسناه جميعا على ارض الواقع من تطور في منظومة الدعم نتيجة انتهاج الدولة لساسة الشمول المالي ضمن رؤيتها حتى (٢٠٣٠) وكذلك زيادة اعداد البنوك العاملة في مصر في المدة من عام (٢١٠) الى عام (٢٠١٩) من (٣٥٠٢) بنك الى (٤٢٥١) بنك وذلك بالطبع كان له اث إيجابي على انتشار الخدمات البنكية و المصرفية على مستوى الدولة واتساع رقعة المستفيدين منها في جميع

انحاء الوطن وكذلك ارتفاع معدل نصيب الفرد من أجمالي المصرفات العام وما حدث من تطور في هيكل المصروفات العامة.

وكذلك صحة الفرض الثاني والذي ينص على: "هناك بعض المعوقات والتحديات داخل الاقتصاد المصري لتطبيق الشمول المالي" وهذا ما تم عرضه بالشرح في البنود السابقة من معوقات سواء كانت مادية او معنوية تمتد الى الثقافة والموروثات او الى الافتقار الى بعض الجواب التقنية والتكنولوجية للاستمرار في تحديث تلك المنظومة وتطويرها بشكل يساير ويتناسب مع تطورات العصر ومتطلبات المواطن وتطوير السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة ضمن حزمة الإصلاحات في رؤيتها الاقتصادية حتى (٢٠٣٠).

والفرض الثالث الذي ينص على "هناك عائد اقتصادي واجتماعي نتيجة تطبيق الشمول المالي" وهو ما تحقق بالفعل نتيجة انتهاج مصر لسياسة الشمول المالي وهوما ظهر في احصائيات البنوك العاملة في مصر واحصائيات البنك المركزي من زيادة اعداد الحسابات التي تم فتحها للمواطنين محدودي الدخل وتمتعهم بالسلع البنكية التي تقدمها البنوك من قروض وتيسيرات وخلافه منذ انتهاج تلك السياسة، وكذلك دخول جزء من دورة راس المال الغير رسمي داخل منظومة الاقتصاد الرسمي ومساهمتها في الاقتصاد الوطني وكذلك زيادة الاحتياطي من العملات الأجنبية في البنك المركزي المصري وكذلك انخفاض نسبة معدل البطالة في مصر الى اقل نسبه وصلت اليها منذ ثلاثون عاماً مضت.

وأخيرا صحة الفرضية الأخيرة والتي تنص على "هناك اجراءات واليات يجب اتخاذها لتعزيز وتفعيل الشمول المالي داخل الاقتصاد الوطني" وهو ما تضمنته حزمة القرارات الاقتصادية داخل رؤية مصر (٢٠٣٠) وما كان له بالغ الأثر الإيجابي على اصلاح منظومة الدعم ووصول الدعم المادي والعيني الى مستحقيه وذلك عن طريق ما عرضناه سابقا من استخدام منظومة الكروت الذكية لتوزيع الدعم على مستحقيه وربطها بالحسابات البنكية وقاعدة البيانات الحكومية والتي توضح مسار المواطن المالي وما اذا كان من المستحقين للدعم بالفعل ام من غير المستحقين بالرغم من وجود بعض أوجه القصور والتي نعرض منها على سبيل المثال لا الحصر افتقار وزارة التموين والتجارة الداخلية لمعايير الشفافية والمتابعة والرقابة والمحاسبة للتجار وأصحاب المخابز المخالفين كذلك افتقارها لألية تسعير موحده وملزمه للسلع الأساسية والضرورية لحياة المواطن غير التي يتم توزيعها عبر البطاقات الذكية ناهيك عن السلع المكملة والسلع الترفيهية وما يتم المغالاة فيه من أسعار وما يترتب عليه من اثار سلبية على حياة المواطن البسيط محدود الدخل.

ثامناً: النتائج والتوصيات.

١- النتائج:

يرتبط الشمول المالي بشكل أساسي بالأهداف التقليدية للبنوك المركزية، حيث أنه يعمل علي تعزيز الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية المستدامة، وكذلك النمو الاقتصادي والكفاءة المالية فضلاً عن تنمية الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لمحدودي الدخل من خلال زيادة فرص حصولهم علي المنتجات المالية من قروض وتسهيلات ائتمانية وغيرها وبتكلفة منخفضة، وقد اتضح ذلك من خلال المؤشرات الاقتصادية السابق ذكرها هذا فضلا عن انخفاض معدلات التضخم والبطالة تدريجياً حيث بلغت نسبه البطالة في عام (٢٠١٩) الى (٨,١) مقابل (٨,٩٪) عام (٢٠١٨) كما انخفض التضخم الى (٧,٨) عام (٢٠١٩) مقابل (٨,٩٪) عام (٢٠١٨)، بالإضافة الى بدأ انغماس الاقتصاد الغير رسمي داخل منظومة الاقتصاد الرسمي والاختفاء التدريجي للسوق السوداء وظهور عدد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة على خريطة الهيكل الإنتاجي مما قلل من نسبه الفئات المهمشة. وعلى هذا تم اقتراح اليه لتفعيلها في الاقتصاد القومي كنواه لتعزيز الشمول المالي تتلخص في البنود الاتية:

٥- **بدء المرحلة الأولي من الإصلاح السعري:** تطبيق المرحلة الأولي من برنامج الإصلاح السعري التدريجي الذي أعدته وزارة البترول للتنفيذ على المدى المتوسط، وتتضمن هذه المرحلة تصحيح العلاقة بين الأسعار النسبية للمنتجات البترولية لتتناسب مع كفاءتها في توليد الطاقة، والتطبيق الكامل لآلية التسعير التلقائي للمواد البترولية وبالأخص المنتجات التي يتم دعمها بنسبة كبيرة من الدولة.

٦- **تطبيق نظام الكروت الذكية:** الإسراع في تطبيق نظام الكروت الذكية لتوزيع السولار والبنزين، وحل التحديات أمام تطبيق هذا النظام وتحديد موعد نهائي للتنفيذ بهدف منع التهريب، وبناء قاعدة للمعلومات عن الاستهلاك والتوزيع، دون وضع حدود للكميات أو الأسعار في البداية، وبحيث يستخدم هذا بعد ذلك كأداة لاستهداف الدعم وضمان وصوله لمستحقيه.

٧- **مكافحة تهريب المنتجات البترولية:** وذلك من خلال خطة مشتركة بين مصلحة الجمارك والهيئة للبترول ومباحث التهرب الضريبي والجمركي ومباحث التموين وغيرها من الجهات الرقابية والتنفيذية المعنية لمنع إعادة بيع المنتجات المدعومة بأسعار غير المقدمة بها للمواطنين.

٨- **ميكنة الإنفاق العام فيما يتعلق ببرامج الدعم بشقيها:** حيث يسهم في مكافحة الفساد وتحسين فاعلية نظم التحويلات والإعانات عبر إنشاء قواعد بيانات أكثر دقة للمستحقين فعلياً للدعم، وتوجيه التحويلات النقدية إليهم عبر قنوات الدفع الالكتروني بطريقة سهلة

وآمنة لضمان وصولها للمستهدفين من تلك البرامج، ويمكن التحقق منها من خلال الهواتف المحمولة باستخدام توقيع البصمة البيومترية، وبالتالي تمكين الحكومات من الوصول إلى قاعدة واسعة من المستفيدين بأقل كلفة.

٩- **الشمول المالي**: يعتبر هو أساس لنجاح مبادرات ميكنة المالية العامة القائمة على التحول نحو نظم الدفع والتحصيل الالكتروني، فنفاذ السكان إلى كافة الخدمات الرقمية يتطلب وجود رؤية وطنية داعمة لزيادة مستويات الشمول المالي مع التركيز على المناطق المحرومة وتوفير التقنيات اللازمة لتسهيل هذا النفاذ بما يمكن من الاستفادة من اتجاه الحكومة لميكنة المالية العامة وضبط النمو المتصاعد في برامج الدعم وضمان وصولها لمستحقيها.

٢- التوصيات:

يوصى الباحث بتنفيذ خطة عمل تكون قابله للتطبيق تتكون مما يلي:

١- إنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، ووضع قواعد وتشريعات هدفها تيسير إجراءات المعاملات المصرفية وخلق بيئة تنظيمية واضحة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

٢- إخضاع قنوات التمويل غير الرسمية لرقابة وإشراف البنوك المركزية، وزيادة تمويل رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تلعب دوراً هاماً في مكافحة الفقر والبطالة لضمان وصول المساعدات والإعانات وبرامج الدعم العينية لمستحقيها، ورفع مستوي التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية في المنطقة العربية، وتحويل مؤسسات التمويل المتناهي الصغر غير الحكومية إلى مؤسسات مالية تحت الرقابة المصرفية.

٣- إنشاء شراكات بين القطاع العام والخاص الذين يؤمنون بقوة الاندماج المالي والشمول المالي لمساعدة الفئات الفقيرة والمهمشة على الخروج من الفقر، وضمان وصول الإعانات والتحويلات الاجتماعية لمستحقيها، واستمرار البنوك المركزية في دعم التحول الرقمي من خلال تهيئة البيئة التنظيمية والرقابية والإشرافية التي تتوافق مع متطلبات التغيير، وتنفيذ المبادرات التي تهدف إلى تعزيز التحول الرقمي لتحقيق الإصلاح المالي المنشود على غرار التجارب الدولية.

٤- ربط برامج الدعم بشروط معينة بجعل هذه التحويلات مشروطة بامتثال المستفيدين لشروط التنمية البشرية (المواظبة على البرامج الدراسية في التعليم وإجراء الفحص الطبي والقيام

بزيارات قبل الولادة للسيدات وما الى ذلك) مما يؤدي إلى توفير حد أدني من الدخل للأسر التي تعيش فقر مدقع، حتى يمكن كسر حلقة نقل الفقر بين الأجيال.

٥- التوسع في استكمال تطبيق نظام الكروت الذكية لتوزيع السولار والبنزين، وحل التحديات أمام تطبيق هذا النظام وتحديد موعد نهائي للتنفيذ بهدف منع التهريب، وبناء قاعدة للمعلومات عن الاستهلاك والتوزيع، دون وضع حدود للكميات أو الأسعار في البداية، وبحيث يستخدم هذا بعد ذلك كأداة لاستهداف الدعم وضمان وصوله لمستحقيه.

٦- ميكنة الإنفاق العام فيما يتعلق ببرامج الدعم سواء المادي او العيني حتى يسهم في مكافحة الفساد وتحسين فاعلية نظم التحويلات والإعانات وذلك عبر إنشاء قواعد بيانات أكثر دقة للمستحقين فعلياً للدعم، وتوجيه الدعم المادي إليهم عبر قنوات الدفع الالكتروني بطريقة آمنة لضمان وصولها للمستهدفين من تلك البرامج.

تاسعاً: المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

١- أبو دية، ماجد عبد الله الفلسطيني، دور الانتشار المصرفي والشمول المالي في النشاط الاقتصادي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، غزة، فلسطين، ٢٠١٦، ص٥٦.

٢- اتحاد المصارف العربية، واقع الشمول المالي في العالم العربي وآليات المصارف العربية لتعزيز دوره، العدد ٤٤٢، بيروت، لبنان، ٢٠١٧، ص ٣.

٣- اجلال راتب العقيلي، احمد رشاد الشربيني، الشمول المالي والمشروعات الصغيرة ومتناهيه الصغر، سلسله اوراق بحثيه، معهد التخطيط القومي، ٢٠١٨-٢٠١٧.

٤- أحمد الألفي، الخبير المصرفي، الشمول المالي تحت خط الفقر،١٣ ديسمبر ٢٠١٥.

٥- أحمد سعيد طنطاوي، القاضي يشهد مراسم توقيع اتفاقية تعاون بين "إيتيدا" و"فيزا" العالمية لتعزيز التجارة الإلكترونية، بوابة الأهرام، ٢٧نوفمبر ٢٠١٦.

٦- أحمد عبد الرحيم، الخفض التدريجي لعجز الموازنة العامة للدولة طبقا لاتفاق النوايا بين مصر وصندوق النقد الدولي، مجلة البحوث التجارية كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، يناير ١٩٩٢، ص٢٣.

٧- أحمد عبد الله، تفاصيل مذكرة التفاهم بين وزارة الاتصالات وشركة فيزا، موقع دوت مصر، ١٦مايو ٢٠١٧.

٨- احمد نوري حسن، نغم حسين النعمة، دور الشمول المالي في تقديم الدعم المالي للمرأة في العراق، مجلة دراسات محاسبية ومالية، الجزائر، عدد خاص لمؤتمر العلمي الدولي الاول لعام ٢٠١٨.

٩- أماني البرت، استراتيجيات تسويق المزايا التنافسية للدولة المصرية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، مجلة البحوث الإعلامية، جامعة الازهر، كلية الاعلام،٢٠٢١.

١٠- إيهاب محمد يونس، نحو رؤية لتشخيص وعلاج عجز الموازنة العامة في مصر، مجلة النهضة، العدد الثاني، أبريل، القاهرة، ٢٠١٢، ص١٤-١٥.

١١- بطاهر، عقون بختة، عبدالله، الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول- تجارب بعض البلدان العربية، ورقه بحثيه، مجله العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، كلية التجارة، جامعة فرحات عباس، الجزائر، ٢٠١٨.

١٢- بن قيدة مروان، بوعافية رشيد، واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة ٢ علي لونيسي، الجزائر، ٢٠١٥.

١٣- البنك المركزي المصري، النشرة الاحصائية الشهرية (٢٤٩) للبنك المركزي المصري ٢٠١٧/ ١٢، القطاع المالي والنقدي، ٢٠١٧.
١٤- البنك المركزي المصري، النشرة الاحصائية الشهرية (٢٥٠) للبنك المركزي المصري ٢٠١٨، القطاع المالي والنقدي، ٢٠١٨.
١٥- تقرير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء حول الدعم، ٢٠١١، ص٦.
١٦- جارب سيناسي، الحفاظ على الاستقرار المالي، سلسلة قضايا اقتصادية، العدد رقم ٣٦، صندوق النقد العربي، عام ٢٠٠٥، ص ١٩.
١٧- حدة بوتبينة، ابعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية بحث استطلاعي لآراء عينة من عملاء المصاف التجارية الجزائرية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، الجزائر، عدد خاص لمؤتمر العلمي الدولي الاول لعام ٢٠١٨.
١٨- حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف واستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١١، ص٨٣.
١٩- دينا عبد الفتاح، وكيل المركزي للإشراف على البنوك: البنك يقود استراتيجية وطنية للشمول المالي، موقع المصري اليوم، ٢٧أغسطس ٢٠١٧.
٢٠- رامي حسني الأزهري، دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاحتوائي في الاقتصاد المصري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ٢٠١١، ص١٦٤.
٢١- سهير محمود معتوق، إيمان حسن على، هناء محمود سيد، الشمول المالي، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد ٣٥، العدد ١، ٢٠٢١.
٢٢- السيد صلح الدين سيد، الشمول المالي وأهميته الاقتصادية في ضوء المستفاد من الأدلة التطبيقية مع الإشارة لحالة الشمول المالي في مصر، مجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة طنطا، ٢٠٢٠.
٢٣- سيف الدين عودة، التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني وفاعليتها في تنمية القطاعات الاقتصادية، بحث مقدم إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، ١٥ فبراير ٢٠٠٦.
٢٤- الشمول المالي خارطة مصرفية خمسية، مجلة الدورة الاقتصادية، العدد الثامن والعشرون، ٢٠١٦.

٢٥- شنبي، بن لخضر، تقرير التنمية المالية العالمي " World Financial Development Report"، ٢٠١٨، صفحة ٦.
٢٦- شيماء مصطفى، كيف تحصل على قرض المركزي للتمويل العقاري؟، ٣٠بوابة اخبار اليوم، أكتوبر، ٢٠١٧.
٢٧- الصغير ميسم، الشمولية المالية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية دراسة حالة الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، ٢٠١٧.
٢٨- صندوق النقد العربي، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، ورقة علمية لفريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية،٢٠١٥.
٢٩- صورية شنبي، السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد ٣، العد٢، ٢٠١٨، ص١٠٤-١٢٩.
٣٠- طلعت الدمرداش إبراهيم، تحليل ظاهرة تزايد الإنفاق العام على الخدمات الصحية وآثارها الاقتصادية دراسة حالة لجمهورية مصر العربية، مجلة البحوث التجارية، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني، الجزء الأول، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، يوليو ٢٠٠٠، ص٢٩.
٣١- عبد الحليم عمار غربي، دور الصيرفة الإسلامية في الشمول المالي والمصرفي الاقتصاديات العربية نموذجا، مجلة بيت المشورة، العدد ٨، ٢٠١٨، ص ٧٩-١٣٢.
٣٢- عبد الحميد صديق عبد البر، دور الدولة في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي والانتقال إلى آليات السوق، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٩٨، ص ٤٣.
٣٣- عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، تخصيص الموارد في نطاق الاختيار الاجتماعي، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ١٩٨٥، ص٤٣.
٣٤- عبد الله شحاتة، الشفافية في الموازنة العامة، تقرير عن ندوة مجتمع أكثر شفافية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، بالتعاون مع المعهد الدنماركي المصري للحوار، القاهرة،٢٠ ديسمبر ٢٠٠٦.
٣٥- عبد الناصر منصور، وزاره الاتصالات، مذكرة تفاهم بين "ايتيدا" وشركة ماستركارد العالمية، الأهرام الاقتصادي، ٢٧نوفمبر ٢٠١٦.
٣٦- علياء حسني، ماذا يعني الشمول المالي، وماهي عقبات تنفيذه في مصر؟، جريدة التحرير، ١٤/ ٩/ ٢٠١٧.

٣٧- عمر محمد أحمد البدويهي، المخاطر المالية وأثرها على استدامة مالية الدولة بالتطبيق على الحالة المصرية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨، ص ١٢٥.

٣٨- فوزي حليم رزق، سياسات الإصلاح الاقتصادي للدعم الغذائي في مصر، مصر المعاصرة، العدد ٤٤٩ السنة التاسعة والثمانون، القاهرة، يناير/أبريل ١٩٩٨، ص٢٣.

٣٩- كريمان حمدي حسين طاحون، أولويات الإنفاق العام وأثر ذلك على التنمية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية في الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٥، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة طنطا، ٢٠١١، ص ٥٧.

٤٠- كريمان حمدي حسين طاحون، أولويات الإنفاق العام وأثر ذلك على التنمية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية، مرجع سابق، ص٥١.

٤١- لبني محمد عبد اللطيف أحمد، عبد الله شحاتة، قضية الاستدامة المالية والإصلاح المالي في مصر، إصلاح المالية العامة في مصر، المؤتمر التاسع لقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مؤسسة كونراد أديناور الألمانية، ٧-٨ يونية ٢٠٠٥.

٤٢- لمياء عبدالرحمن إسماعيل الصالحي، ترشيد الدعم وأثره على الموازنة العامة للدولة في مصر (دراسة وتحليل)، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق،٢٠٢٠.

٤٣- فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، ورقة علمية لفريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ٢٠١٥.

٤٤- مجدي الأمين نور الدين، الخدمات المالية بين الاستبعاد والشمول، مجلة المصرفي مجلة مصرفية واقتصادية ربع سنوية تصدرها الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء بنك السودان المركزي العدد ٧٧، ٢٠١٥، ص ٤-٥.

٤٥- محمد بن موسي، عمر قمان، واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي (global Findex) خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٧) مع التركيز على الجزائر، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد ١٣ العدد ٣، ٢٠١٩، الصفحات ٢٤٢ - ٢٦١.

٤٦- محمد بوطلاعة، حسينة ساعد بخوش، كريمة بوقرة، واقع الشمول المالي وتحدياته الأردن والجزائر نموذجاً، مجله اقتصاد المال والأعمال، المجلد ٤ العدد ٢، ٢٠٢٠، الصفحات ١٤٣-١٥٨.

٤٧- محمد سلمان جاسم، دور الاصلاح الاقتصادي في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر، مجلة دراسات محاسبية ومالية، كلية اقتصاديات العمال، جامعة النهرين، مجلد ١٢ عدد ٣٨، ٢٠١٧، ص ٢١٦.

٤٨- محمد عمر أبو دوح، ترشيد الإنفاق العام وعلاج عجز ميزانية الدولة، دراسة تحليلية مقارنة لميزانيات الاعتماد والبنود، الأداء، التخطيط والبرمجة الأساس الصفري في ضوء متطلبات ترشيد الإنفاق العام، الدار الجامعية، الإسكندرية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص١١٦.

٤٩- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء، تقرير حول الدعم، ٢٠١١، ص٦.

٥٠- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- دراسة عن الدعم الغذائي في ضوء تفضيلات المواطنين واعتبارات الموازنة العامة للدولة – مجلس الوزراء ٢٠٠٥.

٥١- المعهد المصرفي المصري، دور المعهد المصرفي في نشر الثقافة المالية كمحور أساسي في منظومة الشمول المالي، سلسلة أوراق صادرة عن المعهد المصرفي، القاهرة، عام ٢٠١٨، ص ٨.

٥٢- مؤسسة التمويل الدولية، التقرير السنوي الصادر في عام ٢٠١٣، ص ٢-٣.

٥٣- نانسي البنا، الشمول المالي نحو التحول للاقتصاد الرقمي، الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١٧.

٥٤- نصر حمود مزنان، إمكانات التحول نحو الصيرفة الالكترونية في البلدان العربية، العدد الرابع، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، العراق، ٢٠١١، ص ٦١.

٥٥- نصر حمود مزنان، إمكانات التحول نحو الصيرفة الالكترونية في البلدان العربية، العدد الرابع، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، العراق، ٢٠١١، ص ٦١.

٥٦- نيكولاس ستيرن، توسيع جدول أعمال تخفيض أعداد الفقراء، زيادة الفرص والتمكين والأمان، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ديسمبر ٢٠٠٠.

٥٧- هبه السيد، وزارة الاتصالات، مذكرة تفاهم لتنظيم الخدمات المالية بين البريد وبنك مصر، موقع اليوم السابع، ٢٩أغسطس. ٢٠١٧

٥٨- وفاء حمدوش، مساهمة الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة – دراسة حالة الدول العربية، المؤتمر العلمي الثاني، مركز البحث والتطوير، سلاسل، عمان، الأردن، عام ٢٠١٧.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

59- Bassam Fattouh, Laura El-Katiri, Energy Subsidies in the Arab World, United Nations Development Programme Regional Bureau for Arab States Arab Human Development Report, Research Paper Series, 2012, p11

60- Iman Al-Ayouty, Nadine Abd El-Raouf, Energy Security in Egypt, the Egyptian center for economic studies, Economic Literature Review, Review No. 1, June 2015, P2.

61- Santiago Carbo, Edward P. M. Gardener & Philip Molyneux,2010, Financial Exclusion in Europe, Pages 21-27, 2010

62- Patrick Honohan, November 2008, Cross-country variation in household access to financial services, Journal of Banking & Finance, Volume 32, Issue 11, Pages 2493-2500, 2008.

63- Kempson et al., 2000Kempson, E., Whyley, C,. Caskey, J., Collard, S., 2000. In or Out ? Financial Exclusion : A Literature and Research Review. Working Paper .Financial Services Authority, London,2000.

64- Honohan, 2008, P. Honohan, Household financial assets in the process of development,J.B. Davies (Ed ,(.Personal Wealth from a Global Perspective, Oxford University Press, Oxford (2008)

65- James F. Devlin,2009, An analysis of influences on total financial exclusion, The Service Industries Journal, Volume 29, Issue 8,2009.

66- Claessens, Stijn, and Liliana Rojas-Suarez. 2016. "Financial Regulations for Improving Financial Inclusion ".CGD Task Force Report, Center for Global Development, Washington,DC.

67- Dipankar, Malakar, " Role of Indian Post in Financial Inclusion ", IOSR, **Journal of Humanities and Social Science (JHSS) Volume 6,** Issue 4 (Jan and Feb), Gauhati University Assam, India (2013) P46.

68- Samra ,mandira ,Index of Financial Inclusion , Centre for International Trade and Development, School of International Studies , Jawaharlal Nehru University , India 2013 P 37 .

69- Adele Athinson and Chiara Monticone; " Financial inclusion and consumer empowerment in Southeast Asia " , The OECD-Conference on Financial Literacy and consumer Protection in Hanoin , Vietnam (2018),P.P 15- 17 .

70- The World Bank, Development Research Group, Measuring Financial Inclusion, Working paper 6025, April, 2012.

71- Dipankar MalaKar, " Role of Indian Post in Financial Inclusion-", IOSR Journal of Humanities and Social Science (JHSS) Volume 6, Issue 4(Jan and Feb) – Gauhati University Assam – India (2013) p 16 – 17.

72- Muralidharan, k, P, Niehaus and S, Sukhtankar, "Payments Infrastructure and the Performance of public Programs, Evidence From Biometric in India ", National Bureau of Economic Research , NBER Working Paper No 1999 , 2014, P51 .

73- IMF, "**Finance and Fintech : Invigorating Investment and Inclusion in India, "** Remarks by IMF Deputy Managing Director Tao Zhang, Mumbai, March, 2018, P29.

74- Pitt,M . M. And S.R Khandker, "The impact Of group-based credit Program on Poor households in Bangladesh : Does the gender of participants matter? **" Journal Of Political Economey, Journal of Political/economy, Vol 106,** 1998.

75- szminigin,I., and Bourne , H., " electronic cash : a qualitative assessment of its adoption " , **international Journal of bank Marketing, 17/4** 1999, P65

76- Dabla-Norris, E., Y. Deng, A. Ivanova, I. Karpowicz, F. Unsal, E. VanLe- emput, and J.Wong, "Financial Inclusion: Zooming in on Latin America. **" IMF Working Paper 15/206,** International Monetary Fund, Washington, DC, 2015a

77- Mohan Rekesh, Economic Growth Financial Deepening and Financial Inclusion, **Reserve Band of India, Bulletin,** India, 2006.

78- Shehata, Abd Allah, **"The Impact of Reducing Energy Subsidies on Energy Incentive Industries in Egypt",** (the Egyptian Center for Economic Department), (ECES), (2007). P7.

ثالثاً: مواقع الانترنت:

79- http://documents.worldbank.org/curated/en/2015/09/25096259/egypt-promoting-poverty-reduction-shared-prosperity-systematic-country-diagnostic

80- https://www.alkhaleej.ae/

81- 84=www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/AnnualReport.aspx

82- 85=https://www.bankygate.com/3440/%d8%a5%d9%86%d9%81%d9%88%d8%ac%d8%b1%d8%a7%d9%81%d9%8a%d9%83-%d8%aa%d8%b7%d9%88%d8%b1-%d8%b9%d8%af%d8%af-%d9%81%d8%b1%d9%88%d8%b9-%d8%a7%d9%84%d8%a8%d9%86%d9%88%d9%83-%d9%81%d9%8a-%d9%85%d8%b5%d8%b1-%d8%ae%d9%84%d8%a7%d9%84-10-%d8%b3%d9%86%d9%88%d8%a7%d8%aa

83- https://www.almasryalyoum.com/news/details/2336674

84- http://www.budget.gov.eg/Budget20142015/Budget/2ca0bea2-0bc8-453f-adb7-cb1de74ce781.

The Role of Financial Inclusion in Rationalizing Subsidies in the Egyptian Economy

Dr. Ahmed Yehia Mohamed Ali

Abstract:

One of the most prominent changes that the global economy has witnessed due to the development of information and communication technology is the emergence of new terms in the economics dictionary, such as the term "financial inclusion", which is one of those concepts that have spread strongly during the past few years. especially in some developing countries that lack this type of clear market mechanisms, which guarantee a great deal of transparency in dealing and financial stability.

Egypt's vision (2030) for sustainable development includes many goals in a number of axes related to the economy, social justice, environment, energy and human development Reaching high rates of financial inclusion is no longer a type of luxury, but rather has become a challenge facing the decision maker, especially in developing countries, where financial inclusion has become one of the pillars of economic growth. As a result of its ability to integrate the informal economy for individuals and institutions within the official economic structure of the state, in addition to ensuring the development of services provided by the financial institutions included in its scope due to the availability of an element of competitiveness between institutions, and from here it is clear that progress in financial inclusion enhances financial stability It also contributes to economic growth and financial efficiency, unlike the social aspect with regard to improving the living conditions in general for members of society, especially marginalized groups.

The research aimed to analyze the term financial inclusion and identify the most important obstacles that exist in the Egyptian economy to implement

this policy, in addition to evaluating the steps set for its application and its success, and how to face the challenges that hinder it in the Egyptian economy through building and preparing a national strategy for financial inclusion, and identifying a mechanism to enhance inclusion Finance in Egypt.

In addition to exposure to the support programs that translate the orientations of the economic public policy towards a large proportion of the segments of society, and their programs define the basic objectives of the state's financial policy towards reducing the poverty rate and securing sources of income for these impoverished groups.

Explaining the types of support in Egypt, the advantages and disadvantages of its programs and the groups benefiting from them. Determining the target groups of the support programs provided by the government and the outputs required from those programs through the financial inclusion mechanism enables the government to identify the groups most in need of these programs, as what is known as financial inclusion has become a priority. And the concerns of most countries of the world at a time when the international community is preparing to define a new framework for development in order to achieve sustainable development and reduce poverty and dependency.

-Key words :

Financial inclusion, economic importance, economic support, economic growth, financial institutions, informal economy, futurs plans.